وزارة التعليـــــم العالي والبحث العلـــــــمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي (اللجنة المصرفية)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماسترفي الحقوق
تخصص قانون أعمال

من إعداد الطالبتين
عثماني فايزة
فشيت حورية

تحت إشراف:
الدكتور: سبتي عبد القادر

لجنة المناقـــــــــــشة

الأستاذ طنجاوي مراد ، أستاذ محاضر ب ، جامعة المدية .....رئيـــــــــسا

الأستاذ سبتي عبد القادر، أستاذ محاضر أ، جامعة المدية..... مشرفا ومقررا

الأستاذ بن عامر محمد، أستاذ محاضر أ، جامعة المدية.....عضـوا مناقشا

السنة الدراسية: 2018 / 2019


بسم الله الرحمن الرحيم



نوجه خالص شكرنا إلى رب العباد أولا وآخرا الذي أنار دربنا وسدد خطانا نحمده لأنه وفقنا إلى ما فيه الخير والصلاح .

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان والتقدير إلى اللذين حملو رسالة العلم والمعرفة ولايسعنا في هذا المقام إلا أن نتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى الأستاذ المشرف"سبتي عبد القادر" الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة وحرصه الشديد على تصويب هذا البحث وجزاه الله خيرا على ذلك.

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على الملاحظات النيرة التي سيفيدوننا بها .

كما نوجه شكرنا إلى السيد "عمار" مسئول المكتبة بكلية الحقوق والعلوم السياسية الذي مد لنا يد العون لإنجاز هذه المذكرة .

كما يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر لأساتذة قسم قانون الأعمال لما قدموه لنا من معارف وإرشادات سديدة ومفيدة.

إلى جميع من ساعدنا من قريب أو بعيد ومد لنا النصح والعون حتى ولو بكلمة طيبة وابتسامة.

اللهم انفعني بما علمتني، وعلمني بما ينفعني، وزدني علما.



لأنك تجيئين قبل البدء ..... وقبل الكل

وقبل القلب .....وقبل القبل

إليك..... أمي

إليك أنت معلمي وأستاذي في مدرسة الحياة ومنبع القوة والصمود أنت ..... أبي

إلى من يعيشون فيا وأحيا بهم ..... إخوتي وأخواتي وأولادهم

ولأنهم كثيرون من تلتقي بهم فيذهبون.....

إليك أنت أختي وصديقتي وزميلتي التي شاركتني مشقة إعداد هذه المذكرة

وقليلون هم الذين يحتكرون الجلوس على ناحية القلب

" احتراما " "وحبا " أحبابي و أصدقائي.....

فايزة



إلى من منح لي الحياة أبي و أمي

إلى إخوتي وأخواتي الغاليين على قلبي.

إلى من أفتقدها في كل لحظة أختي ياسمين رحمها اللّه وجعلها من أهل الجنة.

إلى الصديقة والأخت والزميلة "فايزة" التي شاركتني مشقة إعداد هذه المذكرة.

إلى ك لصديقاتي بدون استثناء وإلى كل الأساتذة الكرام.

إلى كل من مد لي يدالعون في إنجازهذه المذكرة.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

حورية

المقدمـــــــــــــــــــة

مقدمـــة :

يكتسي القطاع المصرفي الجزائري أهمية بالغة في تنمية الاقتصاد الوطني، باعتباره الشريان الرئيسي لمرور الأموال واستثمارها، وأن التطور الذي أدى إلى تحول الدولة من دولة متدخلة إلى دولة ضابطة أدى إلى إحداث هيئات جديدة، تدعى السلطات الإدارية المستقلة يتدخل كل منها في مجال اختصاصه ، وهذا لغرض ضمان حياد الدولة، بحيث ظهرت أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 حيث تطلب الوضع إيجاد هيئات لرقابة السوق ، وكذا رقابة حسن سير المنافسة بدلا من السلطات العمومية ، كما ظهرت في بريطانيا وتطورت في القانون الفرنسي بصنف قانوني جديد une nouvelle » « catégorie juridique.

أما ظهورها في القانون الجزائري كان نتيجة استقبال التنظيم القانوني الليبرالي وبالخصوص التنظيم الفرنسي (الليبرالي)، في إطار ما يسمى بالتقليد الإيمائي le mimétisme administratif وذلك استجابة لمقتضيات ظاهرة العولمة " LaMondialisation" التي لا تعرف الحدود ، بحيث ظهر هذا النوع من المؤسسات أو السلطات الإدارية المستقلة في الجزائر في القانون الإداري الجزائري ، في مطلع التسعينات ،حيث كانت أول سلطة ضبط مستقلة في الجزائر هي المجلس الأعلى للإعلام ، والتي أنشئت بموجب القانون 07/90 المؤرخ في 1990/04/03 الذي كيفه المشرع صراحة بالهيئة الإدارية المستقلة حيث يعتبر تجربة حديثة مقارنة مع النماذج الرائدة في المجال وفي السنة نفسها صدر القانون المتعلق بالنقد والقرض (10/90) والذي أنشأ سلطتي الضبط في المجال المصرفي (اللجنة المصرفية ،مجلس النقد والقرض)، رغم أن المشرع لم يكيفهما صراحة بأنهما هيئتين إداريتين مستقلتين والهدف من إنشاء هذه الهيئات بما فيها سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي ، هو ارتباطها بمجالين اثنين لهما علاقة بعمل الدولة ، هما المجال الاقتصادي والمالي لذا فهما يعتبران العمود الفقري لكيان الدولة والعامل الذي يتحكم في استقراره .

وفيما يخص المجال المصرفي باعتباره موضوع الدراسة فبصدور قانون النقد والقرض (10/90) ، اتضحت معالم النظام البنكي الجزائري ، باعتباره قانون قطيعة مع النظام السابق الذي كان تحت إمرة السلطة التنفيذية لاسيما وزير المالية ومنعرج حاسم في توجيه السياسة النقدية خاصة بعد إحداث جهازي الضبط المتمثلين في مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية ، والتي طرأت عليها عدة تعديلات قانونية.

أهمية الموضوع

تكمن أهمية موضوع سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي (اللجنة المصرفية)، ارتباطها الوثيق بشريان الحياة الاقتصادية للدولة الجزائرية .

الوقوف على حل المشاكل التي تتخبط فيها البنوك والمؤسسات المالية أثناء ممارسة نشاطها.

أسباب اختيار الموضوع

تكمن أسباب اختيارنا للموضوع اهتمام الباحثين والدارسين بالجزائر في الآونة الأخيرة، إلا أنها قليلة تنحصر في المذكرات والأطروحات لنيل مختلف الشهادات، بمقابل ذلك غياب للكتب المتناولة للموضوع .

وما لاحظناه في مشوارنا الدراسي ندرة المراجع المتعلقة بموضوعنا في المكتبة التابعة لجامعتنا، مما دفعنا إلى تناول هذا الموضوع كنوع من المساهمة لإثرائها.

بالإضافة لميولنا الشخصي للمقياس كون مواضيعه تمتاز بالحداثة بالنسبة لميدان دراستنا.

ومن خلال هذا نطرح الإشكالية التالية: **هل يعتبر إنشاء المشرع الجزائري لسلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي كفيل بضبط نشاط البنوك والمؤسسات المالية ومن ثم القضاء على الإختلالاتوالنقائص التي شهدها القطاع في الآونة الأخيرة ؟ أم هي عبارة عن سلطة شكلية تكاد تكون صلاحياتها هي نفسها الممنوحة للبنك المركزي ؟.**

المنهج المتبع:

ولإثراء هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج التاريخي، حيث يتجسد هذا الأخير في تتبع ظهور هذه السلطة الإدارية المستقلة سواء في القانون المقارن أو في القانون الجزائري

(موضوع الدراسة)، إضافة إلى ذلك اعتمدنا على المنهج التحليلي في تحليل النصوص القانونية ذات الصلة بهذا الموضوع واستقراءها،وتتبع التعديلات المتعلقة بموضوع دراستنا.

الصعوبات و العراقيل

كأي بحث تعترضه عراقيل، فقد اعترض طريق بحثنا مجموعة من الصعوبات :

قلة المراجع سواء على مستوى مكتبتنا ،أوعلى مستوى مكتبات أخرى تابعة لجامعات وطنية قصدناها، وحتى وإن وجدت فهي غير متاحة.

ومن بين العراقيل التي واجهتنا أيضا أنه بعد أن قصدنا مقر إدارة اللجنة المصرفية بالجزائر العاصمة، رفضت هذه الأخيرة تزويدنا بأي معلومة لها صلة بالموضوع بالرغم من محاولاتنا المتكررة للاتصال بمسؤوليها .

خطة الموضوع :

ولدراسة موضوع سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي (اللجنة المصرفية)، سنتناول فيه مفهوم سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي في الفصل الأول حيث تطرقنا فيه إلى مضمون سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي إضافة إلى تمييزها عن بعض السلطات الأخرى المشابهة لها ، أما الفصل الثاني تناولنا فيه الإطار التنظيمي والوظيفي للجنة المصرفية.

الفصـل الأول

مفهوم سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي

تعتبر سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي ، إنجاز جديد بالنسبة للدولة في المجال الاقتصادي والمالي ، سواء على مستوى القانون المقارن أو على مستوى القانون الجزائري،بحيث انتشرت سلطات الضبط في المجالين الاقتصادي والمالي في أنحاء العالم ، كمفهوم مؤسساتي جديد في القانون الوضعي،بدءا من الدول الانجلوسكسونية تحديدا بالولايات المتحدة الأمريكية في شكل وكالات تجارية مستقلة ، ثم في بريطانيا عن طريق دواوين مستقلة ، وبما أن الجزائر بمنأىعن هذه التغييرات فمن البديهي البحث في هذه الفئات القانونية الجديدة، حيث أن هذه السلطات كلفت بمهمة ضبط مختلف النشاطات الاقتصادية، سواء كانت تتعلق بالجانب المصرفي أو الجانب المالي ، بحيث كانت مختلف النشاطات الاقتصادية في الماضي تحت احتكار الدولة، وهذا ماأدى إلى ظهور عدة مشاكل وعراقيل،ساعدت في بروز أزمة اقتصادية أثرت على جميع المجالات ، مما أدى بالدولة إلى الإسراع نحو تكييف منظومتها التشريعية، وذلك بتحولها من الدولة المتدخلة إلى دولة ضابطة أي بدأت بالانسحاب من الحقل الاقتصادي، مما أدى هذا التغير إلى ظهور أشكال جديدة من هيئات الضبط الاقتصادي.

ولذلك سنتناول هذا الفصل في مبحثين وهو على الشكل التالي :

المبحث الأول : مضمون سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي

المبحث الثاني : تمييز سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي عما يشابهها .

المبحث الأول : مضمون سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي

يعد مصطلح سلطة الضبط مفهوما جديدا في القانون الوضعي وحداثة هذا المصطلح وغموضه أحيانا يجعل من الصعب الاتفاق على مفهوم موحد له، وأي محاولة لبناء مفهومه لابد أن تمر بعدة مراحل وللإحاطة بهذا الموضوع سنتطرق في هذا المبحث إلى ظهور سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي، ثم التعريف بسلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي، وأخيرا سنتطرق إلى خصائص سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي، أي قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وهي كالآتي :

المطلب الأول : ظهور سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي

المطلب الثاني : تعريف سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي

المطلب الثالث : خصائص سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي .

المطلب الأول : ظهور سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي

تعتبر سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي،إنجاز جديد للدولة في المجال الاقتصادي والمالي، سواء على مستوى القانون المقارن أو على مستوى القانون الجزائري،إلا أنها تطرح عدة إشكالات في الأنظمة القانونية المقارنة، وأولها ظهورها في القانون المقارن،في الولايات المتحدة الأمريكية أو في بريطانيا كما ظهرت وتطورت في القانون الفرنسي،وقد صنفها الفقه الفرنسي بصنف قانوني جديد تسميه Une nouvelle categorie juridique ، وظهورها في المنظومة القانونية الجزائرية لم يكن بعامل الصدفة بل كان تقليدا للنظام الفرنسي، كما يدعى بـ التقليد الإيمائي le mimetisme administrative وسنتناول ظهور سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي في القانون المقارن في الفرع الأول،وفي الفرع الثاني سنتطرق إلى ظهورها في القانون الجزائري.

الفرع الأول : ظهور سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي في القانون المقارن

يرجع ظهور السلطات الإدارية المستقلة بما فيها سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي،إلى الدول الانجلوسكسونية ثم نقل إلى القانون الإداري الفرنسي ولم يكن ذلك عن طريق التقليد الإيمائي وهذا ماصرح به الأستاذ MODERNE FRANK » [1] ولذلك سنتطرق إلى دراسة التجارب الانجلوسكسونية،ومنها التجربة الأمريكية، ثم بعدها التجربة البريطانية ، وأخيرا التجربة الفرنسية لظهورسلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي .

أولا: ظهور سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية:

ظهرت السلطات الإدارية المستقلة بما فيها سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي ، بحيث بدأت قصة الوكالات المستقلة independent angencies أو لجان الضبط المستقلة independent regulatory commissions في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1889 مع إنشاء الكونغرس أول لجنة مستقلة هي Interstate commerce commissions وذلك رغبة منه في فصل هذه الهيئة عن دائرة الداخلية،كما عرف هذا النوع من الهيئات تطورا مستمرا تحت تسميات مختلفة ونذكـــر منها:

- لجنة ضبط الطاقة النووية nuclear regulatory commission
- اللجنة الفدرالية للتجارة Fédéral Trade commission
- اللجنة الفدرالية للاتصالاتFederal Communications commission

[1] سمير حدري،السلطات الإدارية المستقلة الفاصلة في المواد الاقتصادية والمالية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، كلية الحقوق والعلوم التجارية ، سنة 2006 ، ص 10 .

ـ اللجنة الفدرالية للطاقة Fédéral power commission

ـ وكالة حماية البيئة Environnemental protection agency

ـ لجنة الأمن والصرفSecurity and exchange commission[1].

وكان ذلك في جو نزاعي وخاصة عند تدخل الرئيس روزفلت، في تعيين رئيس أو أعضاء أحد الوكالات أو إنهاء مهامه،وذلك يمس باستقلالية هذه الهيئات الإدارية المستقلة،إلا أنه لم ينتهي هذا النزاع إلا بعد صدور قرار المحكمة العليا الأمريكية في سنة 1935.

والذي أقر بأن إنهاء مهام عضو من أعضاء اللجنة الفدرالية للتجارة من طرف الرئيس الأمريكي، وذلك قبل إتمام عهدته المقررة قانونا يعد عملا غير شرعي [2].

وإن إنشاء الوكالات في الولايات المتحدة الأمريكية، يعود إلى خلفية سياسية تتعلق برغبة الكونغرس في عزل الهيئات الإدارية من تأثير الرئاسة والوزارات أي السلطة التنفيذية.

إن هذه الهيئات تبقى في حالة خضوع للكونغرس من الناحية الوظيفية،حيث هو الذي يقوم بإنشائها وتحديد مختلف اختصاصاتها،كما يقوم أيضا بإنجاز تقييمات دورية حول دورها والذي أنشأت من أجله وكذا الفائدة من تواجدها هذا من جهة،ومن جهة أخرى فإن هذه الوكالات المستقلة تشكل موضوع الصراع المتبادل للتأثير عليها من طرف الرئيس والكونغرس من خلال الرقابة المالية.

أما عن النظام القانوني لهذه الهيئات فهي تتمتع باستقلالية كبيرة،خصوصا من الناحية العضوية بالنظر إلى تركيبتها الجماعية ، تمتع أعضائها بعهدة تتجاوز عهدة الرئيس تعيين الأعضاء يتم بمشاركة الرئيس مع مجلس الشيوخ اختيار الأعضاء من الأوساط المهنية [3]

ثانيا: ظهور سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي في بريطانيا

إن ظهور السلطات الادارية المستقلة بما فيها سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي في انجلترا ،يعتبر حديث مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية ، فقد ظهرت هذه السلطات تحت إسم« QUANGOS »

« Quasi Anton mous non gouvernement organisation».[4]

---

[1] وليد بوجملين، سلطات الضبط الاقتصادية في القانون الجزائري، دار بلقيس، الدار البيضاء الجزائر ،ص 10،11

[2] سمير حدري مرجع سابق ص 12.

[3] وليد بوجملين ،المرجع نفسه 12،13.

ويقصد بهذه العبارة أنها بمثابة منظمة غير حكومية شبه المستقلة، ومن بينها هيئة الإذاعة البريطانية ، سلطة الطيران المدني مركز دراسات البيئة والملاحظ هنا أن السلطات الادارية المستقلة تجتمع في هيئات ومنظمات جد متعددة،كما أنها تتدخل في عدة مجالات مختلفة اقتصادية ، اجتماعية ، وثقافية .....الخ ،وأن وظيفتها تكون إدارية أو ذات طابع شبه قضائي[1].ونجد الفقيه الإنجليزي Howard machine» كيف هذه الاستقلالية بالاستقلالية النسبية أي ليست إستقلالية تامة من جهة، كما أن مسألة حياد الأعضاء مشكوك فيها بما أن سلطة التعيين من إختصاص الوزراء من جهة أخرى[2].

ثالثا: ظهور سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي في فرنسا

استوحى المشرع الفرنسي هذه الهيئات من النموذج الانجلوسكسوني سواء الأمريكي أوالإنجليزي.،وأول مرة يطلق فيه المشرع الفرنسي صفة السلطة الإدارية كان عام 1978 وذلك بإنشاء اللجنة الوطنية للإعـــلام والحريات (CNIL) «Commissions nationale de l'informatique et des libertés » والتي كيفت صراحة بسلطة ادارية مستقلة،وأن هذه اللجنة لا تخضع لا للسلطة الرئاسية ولا للسلطة الوصائية.

أما بعد فتم إنشاء هيئات أخرى من نفس النموذج ،وأهمها الهيئة العليا للسمعي البصري، في القانون الصادر في 29 جويلية1982 ،وبعدها تم إنشاء العديد من الهيئات الأخرى نذكر منها اللجنة المتعلقة بشفافية وتعددية الصحافة التي تم إنشائها في 23 أكتوبر1984 «La commission pour la transparence et le pluralisme de la paresse» . فقد عرفت تكييفات مختلفة باختلاف القوانين المنظمة لها (COB)أما عن لجنة عمليات البورصة.إذ كيفها المشرع في ظل الأمر رقم 23/68، المؤرخ في 23جانفي 1968 بهيئة خاصة ذات طابع عمومي ،عرفت تغييرا جذريا بصدور القانون رقم 597/96، المؤرخ في 1996/07/02 حيث أصبح يكيف لجنة عمليات البورصة بسلطة إدارية مستقلة [3].

---

[1] سمير حدري ، المرجع السابق ، ص 13.

[2] سعيدة راشدي ، مفهوم السلطات الإدارية المستقلة ، ملتقى وطني حول سلطات الضبط المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي ، جامعة بجاية ، يومي 23 و 24 ماي 2007 ص 403 .

[3] سمير حدري ، المرجع نفسه ، ص 15 ،16.

أما بالنسبة لعددها في القانون الفرنسي فهو يختلف بحسب التعاريف التي قدمها الفقهاء وهي محل نقاش فهو يحصي 05 هيئات مستقلة،أما الأستاذ دراقو(P.SABOURIN) فحسب الأستاذ سابوران فيحصي 07 هيئة مستقلة،أما بالنسبة لتقرير مجلس الدولة الفرنسي يصرح بوجود 18 سلطة إدارية مستلقة، ويؤكد الفقه الفرنسي أن الخاصية الأساسية هيالاستقلالية وهو عنصر مميز بين السلطاتالمستقلة والهيئات الإدارية الكلاسيكية الأخرى.

وأن عنصر الاستقلالية سواء الاستقلالية العضوية أوالوظيفية، هي التي تسمح للهيئات الإدارية المستقلة بتحقيق المهمة الموكلة لها والمتمثلة في ضبط السوق الاقتصادي.

ويمكن تلخيص أهم السلطات الإدارية المستقلة الحالية في القانون الفرنسي على الشكل التالي:

اللجنة المصرفية، وسيطالجمهورية، مجلس المنافسة، لجنة ضبط الطاقة، سلطة الأسواق المالية [1].

الفرع الثاني : ظهور سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي في القانون الجزائري

لقد نشأت هيئات جديدة تدعى السلطات الإدارية المستقلة ، بدلا من الهيئات الإدارية التقليدية والكلاسيكية وذلك لأداء الوظائف المتعلقة بضبط النشاطات الاقتصادية والمالية،وتعتبر السلطات الإدارية المستقلة والمسماة مؤسسات جهاز مؤسسات مختلفة من« institution de régulation » كذلك بالسلطات المستقلة الدولة في الجزائر[2]، ولم يظهر هذا النوع من السلطات في القانون الإداري الجزائري إلا في بداية التسعينات[3].

وقد ظهر مفهوم السلطات الإدارية المستقلة لأول مرة في الجزائر، بإنشاء المجلس الأعلى للإعلام بموجب ق 90 / 07، المؤرخ في 03/ 04 / 1990 المتعلق بالإعلام، إذ نصت المادة 59 من هذا القانون،" يحدث مجلس أعلى للإعلام وهو سلطة إدارية مستقلة وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"

---

(1) وليد بوجملين ، المرجع السابق ، ص 15 .

(2) ناصر لباد، القانون الإداري، التنظيم الإداري، الجزء الأول، طبعة ثانية بدون دار النشر، الجزائر 2001 ص 101 .

(3) سعيدة راشدي ، المرجع السابق ، ص403.

بحيث يعتبر المجلس سلطة إدارية مستقلة ضابطة ، وبهذه الصفة يتولى مهام كيفية تطبيق حقوق التعبير ومختلف الآراء ، كما أنه يضمن استقلال القطاع العمومي للبث الإذاعي والصوتي والتلفزي ، ورغم الصلاحيات الممنوحة لهذا المجلس ، إلا أنه لم يصمد طويلا ، في مواجهة المشاكل التي كان الإعلام يعيشها في الجزائر[1] .

مما ترتب عنه حل المجلس في سنة 1993، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 93 /252[2] وفي نفس السنة صدر القانون 90 /10[3] ،المتعلق بالنقد والقرض، والملغى بموجب الأمر 11/03 الذي بموجبه تم استحداث كل من مجلس النقد والقرض، واللجنة المصرفية المكلفان بضبط المجال المصرفي.وفي سنة 1993[4]، تم إنشاء سلطة أخرى وهي لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، وبعدها أنشأ المشرع الجزائري مجلس المنافسة في سنة 1995[5]، والذي يعمل على ترقية المنافسة وحمايتها من مختلف الممارسات المنافية للمنافسة الحرة،وبعد ذلك أنشأ وسيط للجمهورية في سنة 1996، وفي سنة 2000[6]، قام المشرع الجزائري بإعادة النظر في التشريع المتعلق بالاتصالات،فتم إنشاء سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية . أما في المجال المنجمي فقد أنشأ المشرع الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية، والوكالة الوطنية للجيولوجيا والرقابة المنجميةفي سنة 2001 [7]،

أما في سنة 2002[8]، المشرع الجزائري لجنة ضبط الكهرباء والغاز،وبعدها أنشأ سلطة ضبط النقل في نفس السنة.

---

(1) سعيدة راشدي ، المرجع السابق ، ص 403.

(2) المرسوم الرئاسي93 / 252يتعلق بالمجلس الأعلى للإعلام ، الجريدة الرسمية ، العدد 69، لسنة 1993 .

(3) القانون رقم 10/90، يتعلق بالنقد والقرض، والملغى بموجب الأمر 11/03 المعدل والمتمم بالأمر 04/10 المؤرخ في 2010/08/26.

(4) المرسوم التشريعي 10/93، المؤرخ في 1993/10/23 المتعلق ببورصة القيم المنقولة ج رج ج عدد 34 المعدل والمتمم بموجب القانون 04/03 المؤرخ في 2003/02/17 ج ر ج ج عدد 11 صادر في 2003/02/19.

(5) الأمر 06/95، المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير 1995 المتعلق بالمنافسة والملغى بموجب الأمر 03/03 المعدل والمتمم.

(6) القانون 03/2000 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

(7)القانون 10/01 ، المؤرخ في 03 جويلية 2001 المتعلق بالمناجم ، ج ر 35

(8)القانون 01/02، المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز عن طريق القنوات، ج ر 08

وفي سنة 2005 [1]،أنشأ سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه ، وبعدها تم استحداث هيئة إدارية أخرى أطلق عليها إسم الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006[2]،والتي أنشأت لمواجهة ظاهرة الفساد التي أصبحت تتفشى في البلاد ، بالإضافة إلى أن المشرع أنشأ في المجال المالي سلطتي ضبط غير أنهما تخضعان لرقابة وزير المالية ، وتتمثلان في سلطة ضبط سوق التبغ والمواد التبغية ، سلطة رقابة التأمينات .وقد بلغ عدد السلطات الإدارية المستقلة 14 سلطة ضبط، تتكفل كل منها بضبط مجال محدد، بإنشاء مجلس المنافسة التي تشمل كافة القطاعات الأخرى،حتى وإن كانت مزودة بهيئة ضبط قطاعية[3] في حين فإن السلطات الإدارية المستقلة، تختلف عن السلطات الإدارية التقليدية ،أنها لاتخضع لأية رقابة إدارية أو وصائية ، ولاتخضع لمبدأ التدرج الهرمي،الذي تتميز به الإدارة والهياكل المكونة لها، كما لاتعتبر السلطات الإدارية المستقلة لجان إستشارية ولا مرافق عامة،إضافة إلى أن هذه السلطات لاتتمتع بنظام موحد،من حيث التكوين وطريقة التعيين فإنها لا تختلف من سلطة لأخرى ، إلا أنه يوجد من بين هذه المؤسسات من تتمتع بالشخصية المعنوية ومنها من لاتتمتع بذلك،وفي نفس الإطار فمثلا مجلس النقد والقرض حسب الأمر03 /11 المتعلق بالنقد والقرض يتمتع بسلطة إصدار الأنظمة والقرارات الفردية فقط ، أي أداة سريعة في القطاع المصرفي،كما أنه لايتمتع بالشخصية المعنوية ، وأيضا بالنسبة للجنة المصرفية بدورها لاتتمتع بالشخصية المعنوية [4].

الفرع الثالث : أسباب ظهورسلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي في الجزائر

لقد ظهرت السلطات الإدارية المستقلة بما فيها سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي،في أجواء مشحونة بالشك والريبة والحذر،وسوء الظن في أجهزة الدولة التقليدية، ومخافة طغيان السياسة على السلطة الإدارية ،ويمكن إيجاز هذه الأسباب إلى أربعة أنواع وهي :

أولا: الأسباب الإقتصادية

بحيث شهدت الجزائر مع بداية الثمانينات 1983 انخفاض أسعار النفط ، وهو ما أدى إلى بروز العديد من المشاكل التي تمثلت مظاهرها فيما يلي :

ـ تخلف مشاريع الدولة وانخفاض قدرتها الشرائية وتخليها عن دعم أسعار المواد الاستهلاكية ، بالإضافة إلى انتشار الفساد الإداري ،كل هذا أدى إلى فقدان الثقة في السلطة ، وخلفت ردود أفعال تطالب بالتغيير وعليه كانت للظروف الاقتصادية أثرا بالغا على الشعب والدولة على حد سواء،كل هذه الأسباب ساهمت في صدور دستور 23 فيفري 1989،والذي حمل في طياته جملة من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية

---

[1] القانون 12/05، المؤرخ في 04 أوت 2005 المتعلق بالمياه ، ج ر 06.
[2] القانون 01/06، المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج ر14
[3] القانون 12/05، المؤرخ في 04 أوت 2005 المتعلق بالمياه ، ج ر 06.
[4] القانون 01/06، المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج ر14

، المتمثلة في تحديث الإدارة التقليدية في أداء المهام المنوطة بها [1] ،افتقدت مؤسسات الدولة الاقتصادية والمالية خصوصا مواصفات الترشيد والعقلنة،ولم تعد ملائمة لمواكبة متغيرات الاقتصاد الوطني والدولي،المتسمة بسياسة التحرير والانفتاح التجاري ،وبظهور التكتلات الاقتصادية الجهوية والقارية ، حيث ظلت هيكلتها تتسم بالبدائية وتجاوزها الزمن بفعل عدم قدرتها على التكيف مع الخصوصيات الجديدة للمحيط وطبيعة المهام [2].

أما فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية ، فبعد أن كان هذا القطاع مرهقا بسبب عدم نجاعة السياسة الاقتصادية المنتهجة ، جاء دستور1989 [3]، لتجديد وتحديث القواعد المسيرة للاقتصاد وعلاقتها بالدولة وذلك من خلال عدة نصوص نذكر منها :

- تخلي الدستور عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية.
- إقرار حق الملكية الخاصة من دون قيد.
- حصر الملكية العامة في الثروات الطبيعية والمرافق العامة.
- تحرير الاقتصاد من التسيير الإداري وهو ما أدى بالدولة الجزائرية إلى رفع الاحتكار وانسحابها من النشاط الاقتصادي ، وذلك في ظل الإصلاحات الليبرالية ، وهو ما دفع بالسلطات العمومية بتبني مطالب دعاة الإصلاح الاقتصادي المرتبط بفتح المجال لقانون السوق والقطاع الخاص دون قيد .

وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي لا يعني انسحابها كليا ، بل يعني بقاؤها من خلال إنشاء ما يصطلح عليه (السلطات الإدارية المستقلة)،خلال تغيير دورها من دولة متدخلة إلى دولة ضابطة ، ومن هنا ظهرت سلطات الضبط المستقلة ، بما فيها سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي ، التي تعد الصورة الجديدة للدولة في النشاط الاقتصادي ، وفي نفس الوقت تعثر الاستجابة لطرق جديدة في ضبط الأنشطة الاقتصادية [4].

---

[1] سامية العايب ، السلطات الإدارية المستقلة ، محاضرات ملقاة على طلبة السنة الأولى ماستر، منازعات إدارية ، قسم العلوم القانونية والإدارية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، منشورة على الموقع الخاص بالجامعة ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة 2015 ص 07 .

[2] داود منصور ، الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الحقوق ، تخصص قانون أعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2016/2015 ، ص 74

[3] دستور الجزائر لسنة 1989، المؤرخ في 1989/02/23، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89/18 المؤرخ في 1989/02/28 يتعلق بنشر التعديل الدستوري، الموافق عليه بموجب استفتاء 1989/02/23 ج ر العدد 09 الصادرة في 1989/03/01.

[4] العايب سامية ، المرجع نفسه ، 15 ، 16

وعليه فإن دستور 1989 بإقراره التعددية الحزبية ، ومبدأ الفصل بين السلطات والتوجه الاقتصادي الليبرالي ، يكون قد فتح الباب الواسع لإنشاء وبروز هذه السلطات وهو ما دعمه دستور 1996 ، وبإقراره لمبدئي حياد الإدارة وحرية التجارة والصناعة ، وهما مبدأين يشكلان إطار الدستور العام ، الذي يضفي الشرعية على إنشاء هذه السلطات [1] .

ومبدأ حرية التجارة والصناعة المنصوص عليه في المادة 37 من الدستور، ما هو إلا تأكيد على تبني الجزائر اقتصاد السوق ، وتأكيد على نية واتجاه المشرع نحو تكريس النصوص القانونية ذات الطابع الليبرالي، والإقرار بحرية المنافسة ، فالمنافسة الحرة مسألة ملازمة للتجارة والصناعة ، فلا يتحقق الاعتراف بحرية النشاط التجاري والصناعي في محيط لا يسوده التنافس.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري، قد اعترف بمبدأ حرية المنافسة منذ سنة 1995 [2] ، بعد سنة من ذلك مبدأ حرية التجارة والصناعة.

وهذا كذلك ما جاء به التعديل الأخير للدستور الجزائري بتاريخ 06 مارس 2016 في المادة 43 منه المعدلة للمادة 37 السالفة الذكر إذ اعترفت هذه المادة بحرية الاستثمار والتجارة، وحرية المنافسة ومنع الاحتكار والمنافسة غير النزيهة [3].

ثانيا : الأسباب السياسة

ـ الحذر أو عدم الثقة في الدولة، والرغبة في خلق تغيير أوسع من التغيير الذي يقدمه التمثيل السياسي.

ـ تقديم ضمانات قوية لحياد تدخلات الدولة

- تطبيق سياسة إصلاح الدولة من منتجة للضوابط والمقاييس إلى دولة ضابطة stat regulateur

ـ المتطلبات الأوروبية بالنسبة لدول الإتحاد ، حيث يفرض هذا الأخير فتح قطاعات معينة على المنافسة كالمواصلات والطاقة وإقامة نظام ضبط خاصة بكل قطاع .

---

[1] وليد بوجملين ، المرجع السابق ، ص 13 ،17

[2] الأمر 06/95، المؤرخ في 23 شعبان 1415، الموافق ل 25 يناير 1995 يتعلق بالمنافسة، ج ر العدد 09 الصادرة في 22 رمضان 1415 الموافق لـ 22 فيفري 1995 (ملغى) .

[3] المادة 43 من دستور 2016 المؤرخ في 2016/03/06 ج ر 46 المؤرخة في 03 أوت 2016

ثالثا : الأسباب القانونية

وتتمثل هذه الأسباب في متطلبات حماية الحريات العامة للأفراد، لذلك تم تكليف السلطات الإدارية المستقلة بضبط قطاعات حساسة ذات علاقة مباشرة بحرية الأفراد.

رابعا: الأسباب التقنية

ـ عدم تكيف الوسائل التقليدية للتعبير عن السلطة السياسية (القرارات النافذة، السلطات القامعة) مع متطلبات هذه القطاعات.

ـ تطبيق أسس الضبط الاقتصادي للقطاعات الهامة في الدولة ، وتكريس نظام تسيير يتكيف مع التحولات الاقتصادية المعاصرة .

ـ السماح بمشاركة واسعة للأشخاص من أصول واختصاصات مختلفة، وخاصة المهنيين في ضبط قطاع نشاطهم [1].

المطلب الثاني: تعريف سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي

إن الهيئات الإدارية المستقلة تعتبر بمثابة سلطات من وجهتين،الأولى من حيث وظائفها إذ لا تقوم بالتسيير وإنما بالضبط، أي لا تقوم بتسيير نشاطات معينة في المجال الاقتصادي والمالي أو تقديم خدمات للجمهور،وإنما تقوم بتأطير ومراقبة نشاط معين في المجال الاقتصادي والمالي ، وذلك بهدف تحقيق واحترام توازن معين والثانية أنها تتمتع بسلطة إصدار قرارات يعود اختصاصها الأصلي للسلطة التنفيذية وللإلمام بتعريف سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي ،وما المقصود بها لابد علينا أن نقسم هذه العبارة إلى ثلاث أجزاء، المتمثلة في السلطة سنتطرق اليها في الفرع الأول، والطابع الإداري في الفرع الثاني، والجزء الثالث الاستقلالية في الفرع الثالث، وعليه سنتناول كل مصطلح على حدى.

الفرع الأول: السلطة L'autorité

معنى السلطة لغة هي القدرة والملك والسيطرة، أي وضع الذين يضطلعون بأعباء الحكم ويسهرون على تطبيق القوانين سلطة القانون: أي قدرته على فرض احترامه[2].

في اللغة الفرنسية، حيث تختلط مع كلمة أخرى لها نفس المعنى autorité ويجدر بالذكر توضيح ما تعنيه .Pouvoir

---

[1] عبد الهادي بن زيطة ، نطاق اختصاص السلطات الإدارية المستقلة في القانون الجزائري ، دراسة حالة لجنة تنظيم عمليات البورصة وسلطة البريد والمواصلات ملتقى وطني حول سلطات الضبط المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي ، جامعة بجاية ، يومي 23 و 24 ماي 2007 ص 166 .

[2] مسعود وقواق ، السلطات الإدارية المستقلة في المجال المصرفي في الجزائر ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون إداري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014 ، ص 15 .

إلا أنه يقصد بهذه الأخيرة السلطة العامة بالمفهوم العام، سواء كانت مستمدة من اعتبارات رسمية كالسلطة التشريعية أوالتنفيذية، أو مستمدة من اعتبارات رسمية كالقدرة أوالقوة كالقول pouvoir d'achet للتعبيرعلى القدرة الشرائية ، أما مصطلح autorité فيشير خاصة لسلطة الوظيفة العامة فيقال سلطة إدارية ورجال السلطـــــة Agents d'autorité [1].

وبالرجوع الى الاجتهادات الفقهية نجد مثلا الأستاذ " عبد الله حنفي "الذي عبر علىأن السلطة أحد الأركان التي تقوم عليها الدولة فإذا توافرت باقي الاركان ، مثل الاقليم والشعب دون وجود سلطة فإننالا نكون أمام دولة وفقا لقواعد القانون الدولي،والمعروف أيضا أن السلطة في دولة ما تتولاها الحكومة، (السلطة التنفيذية)، والبرلمان (السلطة التشريعية)، والقضاء(السلطة القضائية)، وإذا كان الوضع المستقر وجود ثلاث سلطات تقليدية ، فهل يمكننا القول أن ما تسمى بالسلطات الإدارية المستقلة بما فيها سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي بمثابة سلطة رابعة في الدول؟ وهنا نجد أن الفقه الفرنسي الذي عبر على السلطة على أنها لا تنحصر في الآراء الاستشارية ، وأن تقديم آراء وإرشادات إنما هو تمتع السلطات الإدارية المستقلة بما فيها سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي بسلطة إصدار قرارات والتي يعود اختصاصها الأصلي للسلطة التنفيذية [2].

أما بالنسبة للمشرع الجزائري لم يقدم أي تعريف لمصطلح السلطة، بل أنه لم يعترف حتى بالطابع السلطوي لكل السلطات الادارية المستقلة ، في حين اعترف المشرع الجزائري لكل من لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها سلطة ضبط البريد والمواصلات، الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية ومجلس المنافسة بسلطة اتخاذ قرارات ، كانت في السابق تتمتع بها السلطات التقليدية، ففي مجال الطاقة مثلا نجد لجنة ضبط الكهرباء والغاز أصبحت تتمتع بالاختصاصات المخولة سابقا لوزير الطاقة والمناجم ،الذي يمثل إحدى السلطات التقليدية في الدولة المتمثلة في السلطة التنفيذية ،أما بالنسبة لسلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي (اللجنة المصرفية) يمكنها الحلول مكان السلطة القضائية في ممارسة الاختصاص القمعي وهذا يدل على الطابع السلطوي لهذه الهيئة .

---

[1] عبد الكريم عسالي ، لجنة قطاع الكهرباء والغاز ، ملتقى وطني حول سلطات الضبط المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي ، جامعة بجاية ، يومي 23 و 24 ماي 2007 ص 153

[2] مسعود وقواق ، المرجع السابق ، ص 15 ،16 .

وفي الأخير نقول أن السلطات الإدارية المستقلة، بما فيها سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي ليست سلطة رابعة وإنما هي سلطة إدارية وتعتبر من إدارات الدولة ، في حين يمكن اعتبارها بمثابة سلطة ذات طابع إداري ، كما أنها ليست كباقي الإدارات التقليدية [1].

الفرع الثاني: الطابع الإداري Le Caractèreadministratif »

إن الطابع الإداري لهذه الأجهزة لا شك فيه في حالة ماذا نص عليه المشرع بصريح العبارة ، وهذا هو الحال فيما يخص مجلس المنافسة،والذي كيفه الأمر 03 / 03 ،الصادر سنة 2003 المتعلق بالمنافسة ، في المادة 23 منه على أنها " تنشأ سلطة إدارية ..... مجلس المنافسة "[2]. وكذلك الأمر فيما يخص الوكالتين الضابطتين في المجال المنجمي واللتين كيفهما المشرع بصريح العبارة بسلطة إدارية مستقلة ولكن الإشكال يطرح فيما يخص السلطات الأخرى، إذ المشرع تارة يستعمل مصطلح سلطة ضبط مستقلة وتارة أخرى هيئة مستقلة على غرار اللجنة المصرفية لذا يجب البحث في الطابع الإداري لهذه اللجنة ، وهذا الأخير يثبت في هتين المعيارين[3]..

أولا : المعيار الأول (المعيار المادي) :

بالنظر إلى وظائف هذه الهيئة فإننا نجد من بين أهدافها السهر على تطبيق واحترام القانون والتنظيمات في مجال اختصاصها. وعليه قراراتها تعبر عن صورة لممارسة امتيازات السلطة العامة ، المعترف بها لصالح السلطات الإدارية [4]،فنجد سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي (اللجنة المصرفية) ،قد منحها المشرع الجزائري اختصاص وذلك من خلال ما نص عليه الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض ، الذي أقر في نص المادة 105 منه على أن اللجنة المصرفية مكلفة بما يأتي " مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها " وهذه المسألة أيضا فصل فيها الأستاذ " رشيد زوايمية أيضا.

فهذه الأعمال تعتبر أعمال إدارية وقرارات واجبة التنفيذ، فهي بذلك تقوم بصلاحيات السلطة العامة والتي يعترف بها للسلطات الإدارية

---

[1] نص المادة 23 من الأمر 03/03، المعدل والمتمم بالقانون رقم 12/08 المؤرخ في 25 يونيو سنة 2008 ج ر 36 مؤرخة في 2008/07/02 المتعلق بالمنافسة،

[2] نص المادتين 44 و45 من القانون 10/01 ، المؤرخ في 03 جويلية 2001 ، المتضمن قانون المناجم ج ر عدد 35 المعدل والمتمم بالامر 02/07 المؤرخ في 2007/03/11 ج ر عدد 16 صادر في 2017/03/07

[3] وليد بوجملين ، المرجع السابق ،ص 23 .

[4] عبد الكريم عسالي ، المرجع السابق ، ص 154.

ثانيا : المعيار الثاني (المعيار العضوي)

هذا المعيار خاص بالمنازعات ، إذ الأعمال الصادرة عن هذه الهيئات بما فيها سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي تخضع لاختصاص القضاء الإداري (مجلس الدولة)، بنفس الكيفية التي يطعن بها ضد الأعمال الإدارية العادية ، رغم إخضاع البعض منها إلى رقابة القضاء العادي[1]،مثل القرارات الصادرة عن مجلس المنافسة حيث أنها تشكل استثناءا ولا تخضع لاختصاص القضاء الإداري وإنما تخضع للقضاء العادي ، أي يطـــعن في قراراته أمام مجلس قضاء الجزائر ، الذي يفصل في المواد التجارية[2] أما بالنسبة لسلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي (اللجنة المصرفية) ، ورغم غياب أي نص صريح ضمن قانون النقد والقرض ، إلا أن القضاء الجزائري منحها تكييف " هيئة ادارية ضابطة " من خلال القرار الصادر عن مجلس الدولة بتاريخ 8 ماي 2000 ، في قضية بين يونينضد محافظ بنك الجزائر بأن اللجنة المصرفية " سلطة ادارية مستقلة "

وفي الأخير مايمكن قوله أن السلطات المخولة للهيئات الإدارية المستقلة ، إلى جانب طرح منازعاتها أمام القضاء الإداري يؤكد الطابع الإداري للهيئات المستقلة من جهة ، ومن جهة أخرى التقليد الإيماني le mimétisme administrativeللنصوص القانونية من طرف المشرع الجزائري ، آخذا ذلك من القانون الفرنسي ، في إطـــار الضبط الاقتصادي ، مما يؤدي بنا إلى افتراض مجلس الدولة الفرنسي فيما يخص الطبيعة القانونية للسلطات الإدارية المستقلة ، يمكن الأخذ بها في القانون الجزائـــري ، بما أن القواعد المطبقة على هذه السلطات مأخوذة من القانون الفرنسي[3].

---

[1] وليد بوجملين ، المرجع السابق ، ص 23.

[2] تنص المادة 63 من الأمر 03/03، المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة على مايلي" تكون قرارات مجلس المنافسة المتعلقة بالممارسات المقيدة للمنافسة قابلة للطعن أمام مجلس قضاء الجزائر الذي يفصل في المواد التجارية .....إلخ " المعدل

[3] سمير حدري ، المرجع السابق ، ص 40،41.

الفرع الثالث: الاستقلالية

يعتبر كل من الطابع الإداري للهيئات الإدارية المستقلة ، وطابع الاستقلالية من بين المسائل التي أثارت وما زالت تثير جدالات ونقاشات فقهية وقانونية في نفس الوقت ، خاصة في النظم المقارنة [1].

الفقه الفرنس يتطرق إلى المقصود بالاستقلالية ومنهم الأستاذة « TEITGEN – COLLY CATHERINE» حيث توصلت إلى المقصود بهذه الخاصية، وهوعدم خضوع السلطات الإدارية المستقلة لأية رقابة وصائية كانت أو إدارية، مع عدم تلقيها لأي تعليمات أوتوصيات من اي جهة كانت[2]

أما في الجزائر يرى الأستاذ " زوايمية رشيد " إلى أن المقصود بالاستقلالية هوعدم الخضوع لأي رقابة سليمة كانت أو وصائية ، سواء كانت السلطة تتمتع بالشخصية المعنوية أولا ، على أساس أن الشخصية المعنوية لاتعد بمثابة معيارأوعامل فعال لتحديد أو قياس درجة الاستقلالية [3].

ومن هنا يمكن استخلاص المفهوم العام لسلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي والذي يتمثل في أنها " سلطة إدارية مستقلة لا تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وبالتالي فالاستقلالية الممنوحة لهذه الهيئة هي بمثابة استقلالية نسبية ، بما أنها من حيث التمويل تابعة لمصالح بنك الجزائر وتحت تبعيتها ، وغير خاضعة لسلطة الحكومة أو أي تأثير آخر،خول لها القانون سلطة الرقابة وتوقيع العقوبات دون سلطة التنظيم .

المطلب الثالث : خصائص سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم الخصائص، التي تتمتع بهم سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي ،المتمثلة في أنها سلطة مستقلة بالإضافة إلى أنها سلطة إدارية وأيضا سلطة عقابية

الفرع الأول : سلطة مستقلة

تعتبر الاستقلالية من بين الخصائص التي تتميز بها السلطات الإدارية المستقلة، ذلك أنها الصفة البارزة في تنميتها، كما أنها تمثل المحرك الرئيسي في أداء هذه السلطة لوظائفها.

والمقصود بالاستقلالية تحرر السلطات من الخضوع لأية وصاية أو سلطة تسلسلية لجهة ما، وهذا لا يتعارض مع تبعيتها للدولة لأنها تعمل باسم الدولة ولحسابها فهي من سلطات الدولة ،وفي الجزائر تعتبر الاستقلالية أحد مميزات سلطات الضبط ، كما تنص صراحة على تلك النصوص المنشئة لها[4].

---

[1] سمير حدري ، المرجع السابق ، ص 41 ، 42

[2] مسعود وقواق ، المرجع السابق ، ص 18

[3] Zouaimia Rachid « les autorités administratives indépendante et la régulation économique en Algérie – Houma ' Alger – 2005' p 16'17

[4] عبد الهادي بن زيطة ، المرجع السابق ،167 .

أما في فرنسا فقد كرس المجلس الدستوري الفرنسي معيارالإستقلالية عن الحكومة بقوله " حيث أن تعيين سلطة إدارية مستقلة عن الحكومة من أجل الاضطلاع بوظيفة جد هامة..." يشكل ضمانة رئيسية من أجل ممارسة الحريات العامة " وعليه فإن هذه السلطات تقع خارج السلم الاداري التقليدي [1].

وبالرغم من اعتراف المشرع الجزائري لمعظم السلطات الإدارية المستقلة بالاستقلال المالي ، إلا أن سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي ، لم يعترف لها المشرع بالاستقلال المالي (اللجنة المصرفية ، مجلس النقد والقرض) ، وهو ما يؤثر علىاستقلاليتها ، هذا ما جعلها تعتمد وبصفة كلية على موارد الدولة ، لتمويل الأعمال والخدمات التي تؤديها ، وبالرغم من عدم اعتراف المشرع لسلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي بالاستقلال المالي ، إلا أنها ليست أسوء حال من بقية الهيئات ، حيث اعترف المشرع لمعظمها بالاستقلال المالي ، في حين أن المصادر المالية لهذه الهيئات ، تبين أن مظهر الاستقلالية غير مكرس بصفة كلية ، فهي تعتمد على الإعانات التي تمنحها إياها الدولة [2].

وبالرغم من اختلاف الفقه في التكييف القانوني لسلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي ، إلا أن مجلس الدولة أضفى عليها طابع السلطة الإدارية المستقلة ، وهي تتمتع باستقلالية واسعة من الناحية الوظيفية ومحدودة نسبيا من الناحية العضوية ، وهي تكرس المفهوم الحديث لدور الدولة في المجال الاقتصادي[3].

الفرع الثاني: سلطة إدارية.

إن المشرع الجزائري لم يتضمن الطبيعة الإدارية لسلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي ،ولكن هناك اختلاف في الآراء حول هذه الصفة فهناك من يعتبرها هيئة قضائية إدارية وهناك من يعتبرها هيئة قضائية ، وآخرون يرون أنها هيئة وطنية عمومية ذات طابع إداري ، وهذا الرأي أخذ به الأستاذ " رشيد زوايمية " وذلك قياسا على الطبيعة القانونية للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة،التي منح لهاالمشرع الجزائري صفة السلطة الإدارية رغم وجود قضاة ضمن تشكيلتها وكذا إصدارها لعقوبات تأديبية في مجال اختصاصها[4]، إلا أن مجلس الدولة الجزائري فصل في هذه المسألة وذلك من خلال القرار الصادر عنه بتاريخ 08 ماي 2000 حيث اعتبرها وبموجب المادة 105 من قانون 11/03 على أنها سلطة إدارية مستقلة وليست جهة قضائية إدارية متخصصة مما يعني أن قراراتها ذات طابع إداري ، وذلك من خلال قيامها بأعمال الرقابة والإشراف على البنوك والمؤسسات المالية وما يبرز إداريتها أيضا هو إسناد قانون الهيئة طبقا لنص المادة 107 من قانون 11/03[5].

---

(1) وليد بوجملين ، المرجع السابق ، ص 25 ، 26

(2) صبرينة إدير ، سميرة حداد ، ميكانيزمات ضبط النشاط المصرفي ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ، فرع قانون أعمال ، جامعة عبد الرحمان ميرة ـ بجاية ، لسنة 2016 ، ص 19 .

(3) فريدة خثير ، الرقابة المصرفية في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، تخصص علوم قانونية ، فرع قانون البنوك ، جامعة جيلالي ليابس ـ سيدي بلعباس ،لسنة 2018 ، ص 193 .

(4) فريدة خثير،المرجع نفسه ، ص 187، 188

(5) نص المادة 107 من قانون 11/03، المؤرخ في 26 أوت 2003 ، المتعلق بالنقد والقرض ج رعدد 52

الفرع الثالث: سلطة عقابية

الأصل في ممارسة سلطة قمع المخالفات من اختصاص القاضي الجنائي طبقا لنص المادة 146 من دستور 1996 والسلطة القضائية طبقا لنص المادة 139 من الدستور ،إلا أنه تبرز هذه الخاصية في حالة ارتكاب أشخاص القانون البنكي (البنوك والمؤسسات المالية) لمخالفات بنكية ترتبط بالإخلال بإحدى الأحكام القانونية المنظمة للنشاط المصرفي أو لم تمتثل للأمر ، أو لم تعمل بمعايير النشاط تقوم سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي بتوقيع العقوبات عليها ، وهذا ما تضمنه الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المادة 114 منه وتختلف نوعية العقوبة بحسب طبيعة المخالفة المثبتة والأخطاء المرتكبة ، سواء كانت عقوبات إدارية أو عقوبات مالية أو كليهما ، دون أن تتعدى العقوبات السالبة للحرية [1].

---

[1] نجاة طباع ،اللجنة المصرفية كجهة قمعية في مجال المساءلة المهنية للبنوك ، ملتقى وطني حول سلطات الضبط المستقلة في المجالالاقتصادي والمالي ، جامعة بجاية ، يومي 23 و 24 ماي 2007 ص 215 ،216 .

المبحث الثاني : تمييز سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي عما يشابهها :

وللإلمام بهذا الموضوع سنتطرق إلى التمييز بين سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي، والسلطات العمومية المتمثلة في بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض في المطلب الأول ، أما في المطلب الثاني نتطرق إلى التمييز بين سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي والبعض من سلطات الضبط الأخرى المتمثلة في مجلس المنافسة ولجنة تنظيم عمليات البورصة، أي قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين وهي كالآتي :

المطلب الأول : تمييز سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي عن السلطات النقدية الوطنية .

المطلب الثاني : تمييز سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي عن البعض من سلطات الضبط الأخرى

المطلب الأول : تمييز سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي عن السلطات النقدية الوطنية

سنتطرق في هذا المطلب إلى التمييز بين سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي وبنك الجزائر في الفرع الأول وتمييزها عن مجلس النقد والقرض في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تمييز سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي عن بنك الجزائر

يعتبر بنك الجزائر بنك البنوك، وهو شيخ المصارف، وهو مملوك للقطاع العام وليس للقطاع الخاص ويمثل العمود الفقري للقطاع المصرفي في أي دولة [1]، حيث تم إنشاء البنك المركزي الجزائري بمقتضى قانون 62/ 144، المؤرخ في 1962/12/13 ويعرف حسب نص المادة 09 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم ، والتي جاء فيها " بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، ويعد تاجرا في علاقته مع الغير ويحكمه التشريع التجاري مالم يخالف ذلك أحكام هذا الامر ،ويتبع قواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة " رأسماله تملكه الدولة كلية ، وهو أحد المؤسسات الأساسية في الدولة [2].

ومن بين أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي وبنك الجزائر نذكر ما يلي :

أولا : من حيث التشكيلة

يتشكل بنك الجزائر في ظل أحكام الأمر 11/03، المادة 13 منه من ما يلي: " يتولى إدارة بنك الجزائر

ـ المحافظ يساعده 03 نواب محافظ يعينون بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية.

ـ مجلس الإدارة الذي يتكون طبقا لنص المادة 18 من قانون 11/03 ، من المحافظ رئيسا ، نواب المحافظ الثلاثة ، ثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم رئاسي بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي[3]، يديره بنك الجزائر ويعتبر من أهم هيئاته ، والذي يلعب دورا هاما في وظيفته.

---

[1] إلهام طراد ، مروى مزهودي ، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية (دراسة حالة الجزائر) ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د) ، شعبة علوم تجارية ، دفعة 2016 ، ص 03

[2] فريدة خثير ، المرجع السابق ، ص95 .

[3] نص المادة 13 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض ، المشار إليه سابقا.

وبالمقارنة مع سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي نستخلص ما يلي :

تتفق تشكيلة بنك الجزائر مع سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي (اللجنة المصرفية) في ترأس محافظ بنك الجزائر لكل من الهيئتين ، حيث يترأس بنك الجزائر وحسب قانون النقد والقرض محافظ بنك الجزائر[1] ، وكذلك بالنسبة لسلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي يترأسها محافظ البنك وذلك طبقا لق 03 / 11 المعدل والمتمم[2] ، ويتم تعيين أعضاء الهيئتين بموجب مرسوم رئاسي وتنهي مهامهم بالأشكال نفسها ،أما فيما يخص أوجه الاختلاف بينهما في كون أن بنك الجزائر ، هومؤسسة وطنية يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[3]، وبالتالي هو جهاز مستقل عن سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي ، والاختلاف يكمن أيضا في أن سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي تحتوي ضمن تشكيلتها على قاضيان ، وذلك حسب نص المادة 106 من قانون 11/03 المعدل والمتمم ،وبالتالي فهي سلطة قمعية عكس البنك المركزي الذي يعتبر مؤسسة وطنية [4].

ثانيا: من حيث الوظائف

يتمتع بنك الجزائر مثله مثل سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي بمجموعة من الوظائف ، بحيث يعتبر بنك الإصدار وبنك البنوك ويعتبر أيضا بنك التحكم في الائتمان، وهو المسئول الأول عن إصدار أوراق النقود المصرفية وفقا لقواعد الإصدار المعمول بها ، وكذا عمليات المقاصة لحقوق والتزامات البنوك التجارية ، فيما بينها وبين البنوك في الداخل ونظيرتها في الخارج ، تنفيذ السياسة المالية والنقدية للدولة ، بحيث يعمل تحت وصاية وزارة المالية وطبقا لنص المادة 30 من الأمر 11/03 المعدل والمتمم " ينشر بنك الجزائر تقريرا حول التطور الاقتصادي والنقدي للبلاد يتضمن على الخصوص العناصر المطلوبة للفهم الجيد للسياسة النقدية ويفضي هذا التقرير إلى تقديم بيان للمجلس الشعبي الوطني ، يكون متبوعا بنقاش .

---

[1] نص المادتين 16 و17 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، المشار إليه سابقا.
[2] نص المادة 106 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم المشار إليه سابقا.
[3] نص المادة 09 من الأمر 11/03 المعدل والمتمم، المشار إليه سابقا.
[4] فريدة خثير ، المرجع السابق ، ص97 ، 98 ، 99 .

بحيث يعتبر بنك الجزائر الجهة المكلفة بتنظيم الرقابة لحساب اللجنة المصرفية، ويتم ذلك من خلال مراجعة الوثائق والمستندات المعدة من قبل البنوك والمؤسسات المالية [1] ،

بحيث يتكون بنك الجزائر من أجهزة الرقابة الداخلية التي تتمثل في مركزية المخاطر إذ تنص المادة 1 فقرة 1 من النظام 01/92 على أنه يحدث بنك الجزائر ضمن هياكله مركزية المخاطر إذتبرز العلاقة بين هاتين الهيئتين في أن مركزية المخاطر تقوم بإخطار اللجنة المصرفية بكل مخالفة للنظام المذكور أعلاه[2]، وبذلك تضمن فعالية الرقابة المصرفية .وأيضا فيما يخص هيئة مركزية المستحقات غير المدفوعة وطبقا لنص المادة 08 من الأمر04/10 المعدلة للمادة 98 فقرة 05 من الأمر 11/03 تنص على هيكل ثاني من هياكل بنك الجزائر يضطلع بمرحلة استرجاع القروض ، حيث يقوم المعني بجمع المعلومات حول عوائق الدفع أو المشاكل التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع[3] .أما مركزية الميزانيات وطبقا لنص المادة 10 من النظام 96 /07 على أنه يتم التصريح بمخالفات أحكام هذا النظام وكذا أحكام النصوص اللاحقة إلى اللجنة المصرفية.

يتضح من خلال النص أن هذا الهيكل على غرار سابقه يقوم بإعلام سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي (اللجنة المصرفية) كل مخالفة للنظام وتكمن المهمة الأساسية له في مراقبة توزيع القروض الممنوحة وجمع المعلومات المحاسبية والمالية بالمؤسسات المستفيدة من هذه القروض ومعالجتها ونشرها [4].

---

[1] إلهام هاشمي ،إستقلالية سلطات الضبط الإدارية في التشريع الجزائري ، مذكرة مقدّمة لنيل درجة ماجستير في القانون ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، سنة 2014/2013 ، ص 143

[2] محفوظ لعشب ، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2004 ، ص 49.

[3] نص المادة 98 من الأمر 11/03 المعدلة بموجب المادة 08، المشار إليه سابقا

[4] وفاء عجرود ، المرجع نفسه ، نفس الصفحة

الفرع الثاني : تمييز سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي عن مجلس النقد والقرض

يعتبر مجلس النقد والقرض الخلية المكلفة بالسلطة النقدية أنشأها قانون (90 /10) المتعلق بقانون النقد والقرض، بحيث يعتبر مجلس النقد والقرض بمثابة برلمان مصغر بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية ، حيث يمثل الهيكل الاداري للبنك المركزي الجزائري ، بالإضافة الى مجلس الادارة ، له مهمة الضبط وممارسة امتيازات السلطة العامة في المجال البنكي، وذلك لضمان السير الحسن لشؤون النقد والقرض ،وبموجب الأمر11/03 أصبح مجلس النقد والقرض يتمتع بسلطة إصدار الأنظمة والقرارات الفردية فقط، بمعنى أنه أداة مشرعة في المجال المصرفي [1].

والتي كانت في السابق من اختصاصات السلطة التنفيذية ممثلة في الوزير المكلف بالمالية، ومن بين أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي (اللجنة المصرفية) ومجلس النقد والقرض نذكر ما يلي :

أولا : من حيث التشكيلة

قانون النقد والقرض الساري المفعول لم يكيف ولم يشر صراحة في ظل أحكامه إلى الطبيعة القانونية للجنة المصرفية ولا إلى الطبيعة القانونية إلى مجلس النقد والقرض، بالإضافة إلى عدم تمتع كلا السلطتين بالشخصية المعنوية ،حيث أن المرسوم الرئاسي رقم 2001/01 الذي عدل من تشكيلة مجلس النقد والقرض وذلك من خلال نص المادة 43 التي تنص على أن المجلس يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وثلاث شخصيات يختارون على أساس كفاءتهم في الميدان الإقتصادي والمالي[2] ،وحسب أحكام الأمر 11/03 من أعضاء مجلس الإدارة لبنك الجزائر ، إضافة إلى شخصيتين تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية[3]، وعليه أصبح أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر يمثلون ¾ الأعضاء المشكلين لمجلس النقد والقرض، وبالتالي يصبح هذا الأخير في شكل مجلس إدارة موسع إلى عضوين لكن هذين العضوين لن يؤثرا في مداولات مجلس النقد والقرض لأن القرارات تتخذ بالأغلبية البسيطة ويتم تعيين كل أعضاءه في إطار هذا الأمر بموجب مرسوم رئاسي[4]،ولم تحدد مدة انتداب أعضاء المجلس أما بالنسبة لرئاسة المجلس فقد نصت المادة 60 فقرة 01 من الأمر 11/03 المعدل والمتمم ، على أنه يرأس المجلس محافظ بنك الجزائر ، وبالرجوع إلى المواد من 52 إلى المادة 61 من نفس الأمر لم يوجد نص يشير إلى من يتولى رئاسة مجلس النقد والقرض ، عند غياب المحافظ وبالمقابل فقد نص على أن

---

(1) إلهام هاشمي ،إستقلالية سلطات الضبط الإدارية في التشريع الجزائري ، مذكرة مقدّمة لنيل درجة ماجستيرفي القانون ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعةالعربي بن مهيدي أم البواقي، سنة 2014/2013 ،ص 143.

(2) محفوظ لعشب ، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2004 ، ص 49.

(3) نص المادة 58 من الأمر 11/03 المعدل والمتمم المشار إليه سابقا.

(4) ملية بودربالة ، أكرم فراحتية ، مجلس النقد والقرض في النظام المصرفي الجزائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي ، كلية الحقوق ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، سنة 2017/2016 ،ص7.

نائب المحافظ هو من يرأس مجلس الإدارة عند غياب هذا الأخير ، ويعقد المجلس أربع (04) دورات عادية في السنة على الأقل طبقا لنص المادة 60 من نفس الأمر ، والمحافظ هو الذي يستدعي أعضاء المجلس للاجتماع ويعقد أيضا دورات استثنائية ، كلما دعت الضرورة وتكون بمبادرة من المحافظ أو بطلب من عضوين من أعضاء المجلس [1].

وبالمقارنة مع سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي نستخلص ما يلي :

تتفق تشكيلة مجلس النقد والقرض مع اللجنة المصرفية في ترأس المحافظ لكلا الهيئتين إلى جانب تعيين أعضاء كلا الهيئتين من طرف رئيس الجمهورية ، ويتفقان أيضا في أن كلاهما لم يحدد المشرع الجزائري طبيعتها القانونية بحيث لا يتمتعان لا بالشخصية المعنوية ولا بالاستقلال المالي[2] .

ثانيا: من حيث الوظائف

يتمتع مجلس النقد والقرض ، وبموجب الاعتمادات التي يعدها بسلطة إصدار قرارات وأنظمة تتعلق بالترخيص ، وطبقا لنص المادة 62 من الأمر رقم 11/03 المعدل والمتمم بالأمر 04/10 تحديد اختصاصات مجلس النقد والقرض على سبيل الحصر ، أما بالنسبة لإصدار الأنظمة وقبل إصدارها من طرف محافظ بنك الجزائر فإن مجلس النقد والقرض ، ملزم بالاستماع إلى وزير المالية إذا طلب ذلك في المسائل المتعلقة بالنقد والقرض والصرف وعند الموافقة على المشاريع والأنظمة يجب على المحافظ تبليغ هذه المشاريع إلى وزير المالية بحيث منحه القانون أجل 10 أيام لطلب تعديلها بمقتضى نص المادة 64 فقرة 01 من الأمر 11/03 فإن محافظ بنك الجزائر هو من يقوم بإصدار الأنظمة بعد الموافقة عليها من طرف مجلس النقد والقرض إلا أن المشرع لم يحدد أجل إصدار هذه الأنظمة [3]، يلاحظ وجود تشابه مع سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي ، يوجد تداخل في الصلاحيات فيما يخص سحب الاعتماد بحيث يعتبر عقوبة تأديبية من اختصاص اللجنة المصرفية ، المادة 114 من الأمر 11/03 يعد سحب الاعتماد يعد من بين العقوبات التأديبية التي توقعها اللجنة المصرفية على البنوك والمؤسسات المالية ، عندما تخالف القواعد التشريعية والتنظيمية المتعلقة بسير النشاط المصرفي[4] .

---

[1] نص المادة 60 ف1،2 من الأمر 11/03، المعدل والمتمم المشار إليه سابقا.
[2] وفاء عجرود ، المرجع السابق ، ص19.
[3] ملية بودربالة ، أكرم فراحتية ، المرجع السابق ص 13 ،12.
[4] نص المادة 114 من الأمر 11/03 المعدل والمتمم، المشار إليه سابقا .

أما سحب الاعتماد التي يختص به مجلس النقد والقرض.فلا يتخذ على أنه عقوبة تأديبية وإنما على أساس المادة 95 من الأمر 11/03 ، دون الإخلال بالعقوبات التي قد تقررها اللجنة المصرفية في إطار صلاحياتها يقرر المجلس سحب الاعتماد .

أ / بناء على طلب البنك أو المؤسسة المالية

بـ / تلقائيا

1- إن لم تصبح الشروط التي يخضع لها الاعتماد متوفرة

2 - إن لم يتم استغلال الاعتماد لمدة 12 شهرا

3 - إذا توقف النشاط موضوع الاعتماد لمدة 06 أشهر

التداخل الموجود يكمن في المقطع (ب - 1) الذي يمنح للمجلس صلاحية سحب الاعتماد في حالة عدم توفر الشروط التي يخضع لها الاعتماد، فما عدا هذه الحالة فإنه لا يوجد هناك تداخل في اختصاص سحب الاعتماد بين اللجنة المصرفية ومجلس النقد والقرض[1].

[1] نص المادة 95 من الأمر 11/03، المتعلق بالنقد والقرض، المشار إليه سابقا.

المطلب الثاني : تمييز سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي عن بعض سلطات الضبط الأخرى:

سوف نركز في هذا المطلب على البعض من سلطات الضبط المستقلة وتمييزها عن سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي منها مجلس المنافسة كسلطة ضبط في المجال الاقتصادي وتمييزه عن سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي والذي سنتناوله في الفرع الأول ، ولجنة تنظيم عملية البورصة وتمييزها عن سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي في الفرع الثاني .

الفرع الأول : تمييز سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي عن مجلس المنافسة

يعتبر مجلس المنافسة أداة أساسية في تطبيق التشريع المضاد للممارسات المنافية للمنافسة ، فهو أداة ضبط مستقلة يهدف إلى تنظيم الحياة الاقتصادية التي تسود فيها المنافسة الحرة ، تم تكييف مجلس المنافسة صراحة " سلطة إدارية " تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وذلك بمقتضى نص المادة 23 فقرة 1 من الأمر 03/03 المتعلق بالمنافسة[1]،

بمعنى أن المشرع الجزائري قد فصل في مسألة الطبيعة القانونية للمجلس بإضفاء الطابع الإداري عليه مستبعدا بذلك الصفة القضائية، وهذا على خلاف القانون السابق المتعلق بالمنافسة (06/95)،الذي لم يحدد التكييف القانوني للمجلس لذا ثار جدال في مسألة اعتباره سلطة إدارية مستقلة أو ردعية شبه قضائية ،ومن بين أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي ومجلس المنافسة نذكر ما يلي:

أولا : من حيث التشكيلة

يتشكل مجلس المنافسة في ظل أحكام الأمر 03/03، المعدل والمتمم من اثني عشر(12) عضوا[2]، ويتم تعيين أعضاء المجلس بموجب مرسوم رئاسي لمدة 04 سنوات قابلة للتجديد وتنهي مهامهم بالأشكال نفسها مع الإشارة أنه يعين الوزير المكلف بالتجارة ممثلا دائما له ، وممثلا مستخلفا لدى مجلس المنافسة بموجب قرار يتولى هؤلاء المشاركة في أشغال مجلس المنافسة دون أن يكون لهم الحق في التصويت

[1] الأمر 03/03،المؤرخ في 19 جويلية 2003،المتعلق بالمنافسة ، المرجع سابق ، الذي تنص المادة 23 /2 منه على مايلي " تنشأ لدى رئيس الحكومة سلطة إدارية تدعى في صلب النص مجلس المنافسة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .

[2] نص المادة 26 من الأمر 03/03، المعدل والمتمم بالقانون 05/10 المرجع نفسه.

وبالمقارنة مع سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي نستخلص مايلي:

تتفق تشكيلة المجلس مع تشكيلة اللجنة في تواجد القضاة ، على مستوى كل منهما ، كما تتفقان في طريقة التعيين الأعضاء ، حيث نجد أعضاء المجلس يعينون بمرسوم رئاسي وتنهي مهامهم بالأشكال نفسها ،لكن تختلفان فيما يخص تواجد ممثل وزير التجارة على مستوى تشكيلة المجلس ، الشيء الذي يمكن أن يؤثر سلبا على استقلاليته من الناحية العملية بسبب سلطة التأثير التي تمارسها على الأعضاء .أما عن مدة انتداب الأعضاء ، فهي محددة بالنسبة للمجلس واللجنة إلا أنه في حالة مجلس المنافسة ، فهي قابلة للتجديد وهذا ما قد يؤثر على حياة الأعضاء وينقص من استقلاليتهم[1].

ثانيا: من الناحية الوظيفية

باستقرائنا للنصوص القانونية المنظمة لمجلس المنافسة، نجد أن المشرع الجزائري خول هذه الهيئة عدة سلطات كسلطة الرقابة، وسلطة إصدار عقوبات على الأعوان الاقتصاديين الذين يخلون بقانون المنافسة، وإصدار قرارات فردية وسلطة إصدار آراء استشارية.

وعليه نلاحظ تشابه السلطات المخولة للمجلس مع تلك التي زودت بها اللجنة المصرفية ، خاصة تلك المتميزة بالطابع القمعي ، إلا أنه يظهر بعض التباين والاختلاف بين المجلس واللجنة في اتساع دائرة الدور الاستشاري للمجلس[2] ، وكذا الأوامر للمجلس [3]، التي يصدرها إضافة إلى تمتعه بسلطة تقدير الغرامة التهديدية [4].

ثالثا : طرق الطعن في القرارات

فيما يخص طرق الطعن في قرارات المجلس فإنها تختلف عن طرق الطعن المعمول بها بالنسبة لقرارات اللجنة، بحيث يظهر في هذه الأخيرة مجلس الدولة ابتدائيا ونهائيا.

بينما قرارات المجلس تنظر فيها الغرفة التجارية لمجلس قضاء العاصمة أي تخضع لرقابة القضاء العادي (القاضي التجاري)، إلا فيما يخص رفض التجميع التي ينظر في الطعون المرفوعة ضدها القاضي الإداري (مجلس الدولة).

كما يلاحظ وجود وجه اختلاف آخر يتعلق بتحريك الدعوى بحيث يمكن لمجلس المنافسة ، بالتحرك بطلب من المدعى أو الوزير المكلف بالتجارة ، وذلك إذا اقتضت الظروف المستعجلة لتفادي وقوع ضرر محدق يمكن أن يمس بمصالح المؤسسات[1]، على خلاف اللجنة التي تتحرك دون إخطار من الوزير أو المؤسسة .

إذا رغم بعض أوجه الاختلاف بين الهيئتين إلا أن اللجنتان تتشابهان إلى حد كبير، خاصة فيما يخص تزويدهما بالسلطة القمعية التي تعتبر أهم خصوصيات سلطات الضبط.

الفرع الثاني :تمييز سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي عن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها: تتفق سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي مع لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها ، في بعض الجوانب وتختلف عنها في جوانب أخرى

أولا:من حيث التشكيلة

تتشكل سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي من ثمانية (08) أعضاء وهم :

- المحافظ رئيسا [2] .

- ثلاثة أعضاء(3) يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي

- قاضيين (2) ينتدب الأول من المحكمة العليا ويختاره رئيسها الأول ، وينتدب الثاني من مجلس الدولة ويختاره رئيس المجلس ، بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء.

أما عن كيفية تعيين هؤلاء الأعضاء فتتم بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية لمدة (05) سنوات،بينما تتشكل لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتهامن ستة (06) أعضاء.

ـ قاضي يقترحه وزير العدل نظرا لضرورة وأهمية تواجده على مستوى لجنة البورصة وهذا لحل النزاعات والخلافات الناشئة.

- عضو يقترحه الوزير المكلف بالمالية.-عضو يقترحه محافظ بنك الجزائر.- عضو مختار من بين المسيرين للأشخاص المعنويين المصدرة للقيم المنقولة.

- عضو يقترحه المصفي الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين[3].

---

[1] نص المادة 46 من الأمر 03/03، مرجع سابق

[2] نص المادة 106 من الأمر 11/03، المعدل والمتمم ، المشار إليه سابقا

[3] نص المادة 13 من القانون رقم 04/03، المؤرخ في 2003/02/17 المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي رقم 10/93 المؤرخ في 1993/05/23، المتعلق ببورصة القيم المنقولة، المرجع السابق

أما عن أسلوب تعيين الرئيس والأعضاء الآخرين، يتم بموجب مرسوم تنفيذي من طرف مجلس الحكومة بالنسبة للرئيس [1] ، بينما يتم تعيين باقي الأعضاء بقرار من الوزير المكلف بالمالية[2]، علما أن مدة العهدة تم تحديدها بأربعة(04) سنوات بالنسبة لجميع الأعضاء.

وتجدر الإشارة أن تشكيلة اللجنة تجدد كل سنتين فيما عدا الرئيس والتجديد لايكون في مهلة الانتداب الأول لممارسة المهنة [3] ، ومن خلال استعراض تشكيلة كل من اللجنتين يمكن إبداء الملاحظات التالية :

ـ تتفق كلتا السلطتين من الناحية العضوية في تعدد واختلاف صفة الأعضاء ، إذ كل سلطة تتضمن رجال القضاء وذوي الخبرة في المجال المالي والمحاسبي ، وكذا مدة انتداب الأعضاء حيث يعين أعضاء سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي لمدة خمسة (05) سنوات ، وأعضاء لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها لمدة أربعة (04) سنوات ، علما أن الأمر يختلف بالنسبة للمحافظ ، باعتباره رئيس سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي ، بحيث لم يتم تحديد مدة انتدابه على مستوى بنك الجزائر ، ولهذا فهو معرض للإقالة في أي وقت .

ـ بينما يبرز وجه الاختلاف بينهما فيما يخص جهات تعيين أعضاء كل من اللجنتين ، بحيث تتميز بالتعدد بالنسبة للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها [4] ، أما سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي (اللجنة المصرفية) تركيز سلطة التعيين في يد رئيس الجمهورية، أي محتكرة من طرفه ونفس الشيء يقال حول جهات اقتراح الأعضاء التي تتعدد بالنسبة للجنة البورصية ، وبالتالي فإن استقلالية اللجنة البورصية أوسع من استقلالية سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي (اللجنة المصرفية) .

---

[1] نص المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 175/94، المؤرخ في 13جوان 1994 المتضمن تطبيق المواد 21و22 و29 من المرسوم التشريعي رقم 10/93 المؤرخ في 1993/05/23 المتعلق ببورصة القيم المنقولة ، ج ر عدد 41 الصادرة في 1994/06/26 .

[2] نص المادة 06 من المرسوم التنفيذي 175/94 المرجع سابق.

[3] نص المادة 62 من المرسوم التشريعي 10/93، المؤرخ في 1993/05/23 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، المرجع السابق

[4] كما يعتبر تواجد المهنيين وأصحاب الاختصاص على مستوى اللجنة البورصية ضمانة لاستقلاليتها .

ثانيا: من حيث الوظائف

تتمتع لجنة البورصة مثلها مثل سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي،بسلطة الرقابة والتحري بحيث تسهر الهيئة المالية في إطار ممارسة مهمة حماية الادخار،على ضمان الشفافية في السوق وتحقيق المساواة في المعاملة بين المساهمين،كما تتولى فحص صحة ودقة المعلومات المقدمة لها من طرف المؤسسات المعنية [1].

زيادة على ذلك تراقب اللجنة المالية سوق القيم المنقولة لتحقيق السير الحسن للمعاملات القائمة على مستواها ، ولحماية المستثمرين في القيم المنقولة من جهة أخرى ، ويمكن للأعوان المكلفين بالرقابة والتحري أن يطلبوا إمدادهم بأية وثائق أي كانت دعامتها ، كما يجوز لهم الوصول إلى جميع المجال ذات الاستعمال المهني[2].

يلاحظ وجود تشابه مع سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي التي كلفت بالسهر على احترام حسن سير المهنة المصرفية ، وممارسة الرقابة على الوثائق والمستندات وحتى في عين المكان[3] كما تشترك الهيئتان في اتخاذ تدابير معينة في حال الإخلال بقواعد حسن سير المهنة كالتحذير مثلا، وكذا في توقيع العقوبات بمختلف أنواعها، كسحب الاعتماد، وإنهاء مهام أحد الأشخاص إلى جانب العقوبات المالية،لكن رغم أوجه التشابه الموجودة بين الهيئتين إلا أنهما تختلفان من حيث التنظيم التي تتميز بها لجنة البورصة دون سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي(اللجنة المصرفية)،ومن هنا يظهر أن صلاحيات لجنة البورصة أوسع من صلاحيات اللجنة المصرفية[4].

ثالثا : الضمانات القانونية

لم ينص قانون النقد والقرض على الضمانات التي يمكن أن يستفيد منها الشخص الممتثل أمام سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي (اللجنة المصرفية) ، وهذا على خلاف لجنة البورصة التي أحاط المشرع الممتثلين أمامها بعض الضمانات كحقوق الدفاع مثلا ، بحيث أجاز لكل شخص تم استدعائه الاستعانة بمستشار من اختياره [5]، أثناء التحقيق وكذلك حق المتهم في الاستعانة بمدافع أثناء ممارسة اللجنة لسلطاتها القمعية ، أما الإطلاع على الملف فلا تجد له أثر على مستوى لجنة البورصة شأنها في ذلك شأن سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي.

---

[1] أحمد عراب ، المرجع السابق ، ص 102 .
[2] نص المادة 37 من المرسوم التشريعي رقم 10/93، المعدل والمتمم المرجع السابق.
[3] نص المادتين 106 و108 من الأمر 11/03، المؤرخ في 2003/08/26، المعدل والمتمم المتعلق بالنقد والقرض، المرجع السابق.
[4] أحمد عراب ، المرجع نفسه ، ص 103.
[5] نص المادة 38 من المرسوم التشريعي رقم 10/93، المرجع السابق.

رابعا: طرق الطعن في القرارات

تعتبر طرق الطعن في القرارات من بين أهم المعايير الشكلية المعتمدة فقها وقضاء لإعطاء تكييف قانوني لسلطة معينة ففي حالة لجنة البورصة ، وبالرجوع إلى القانون المنشئ لها نجد أن المشرع أحالنا في حالة الطعن في قرارات ، الغرة التأديبية والتحكيمية إلى الأحكام التي يتضمنها قانون الإجراءات المدنية والإدارية ، أما بالنسبة للاختصاص القضائي فقد جعل المشرع القضاء الإداري ، الغرفة الإدارية التابعة للمجلس القضائي ، هو المختص في النظر في الطعون المرفوعة ضد قراراتها(1)، لكن بصدور القانون 03/ 04 أصبحت قرارات اللجنة المالية قابلة للطعن بالإلغاء أمام مجلس الدولة ، علما أن هذا الطريق من طرق الطعن لا نجد أثاره إلا على مستوى الهيئات الإدارية التي تصدر قرارات إدارية (2)، كما استعمل المشرع مصطلح الطعن بالإلغاء مرة أخرى في مضمون المادة 57 فقرة 1 من المرسوم التشريعيرقم 93 / 10 بعد تعديلها بموجب القانون رقم 04/03 السالف الذكر.

وما يلاحظ من خلال الأحكام المذكورة هو ميل المشرع الجزائري إلى إضفاء الطابع الإداري للجنة ، واستبعاد الطابع القضائي على أساس جعل قراراتها قابلة للطعن بالإلغاء من جهة واختصاص مجلس الدولة في النظر في هذه الطعون من جهة أخرى ، إلا أن هذا الشق الأخير أي اختصاص مجلس الدولة ، ليس بمعيار كاف وحاسم لإضفاء الطابع الإداري على اللجنة فتطبيق لمعيار الطعن بالإلغاء في قرارات سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي ، وكذا تعدد المهام المسندة لها (تنظيمية ، رقابية ، قمعية) يرجع الطابع الإداري للجنة وتستبعد الطابع القضائي خاصة أمام عدم إضفاء المشرع عليها صفة الجهة القضائية .

وعلى هذا الأساس تعتبر لجنة البورصة سلطة إدارية مستقلة تصدر قرارات إدارية وليست بجهة قضائية تصدر أحكاما أو قرارات قضائية. إذ رغم احتواء تشكيلتها على قاضي ورغم تزويدها بسلطة قمعية ، وكذا تأطيرها ببعض الضمانات القضائية إلا أنها لم تستفيد من تكييف قانوني صحيح يجعلها جهة قضائية .

نخلص في الأخير إلى القول أن كلا الهيئتين تتفقان في الكثير من النقاط ، سيما فيما يخص تواجد القضاة على مستوى تشكيلتهما وكذا تمتعهما بالسلطة القمعية ،أكثر من ذلك فإن لجنة البورصة أحاطها المشرع بضمانات رغم هذا فلم يمنح لها صفة الجهة القضائية ، ولكن اعتبرها سلطة القيم المنقولة بمقتضى المادة 03 فقرة 2 من المرسوم التشريعي 10/93 وسلطة ضبط مستقلة بموجب القانون 04/03 المعدل للمرسوم أعلاه ، مع الإشارة

(1) نص المادة 57 فقرة 02 من المرسوم التشريعي 10/93، المرجع سابق، (ملغى).
(2) نص المادة 09 ف 03 من القانون 04/03، المؤرخ في 2003/02/17، المرجع السابق.

إلى أن المشرع الجزائري لم يوضح ماهو الطعن القضائي الذي يريده فيما يخص سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي ، هل هو طعن بالإلغاء أو طعن بالنقض عكس الطعون المرفوعة من طرف لجنة البورصة فهي طعون بالإلغاء[1].

[1] أحمد عراب ، المرجع السابق ، ص 104 ، 105

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا في هذا الفصل لمفهوم سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي لاحظنا أن هذه الهيئة تعتبر من بين السلطات الإدارية المستقلة التي انتشرت على مستوى كل أنحاء العالم حيث ظهرت على مستوى القانون المقارن، أو على مستوى القانون الجزائري بحيث استحدثت بموجب قانون النقد والقرض 10/90 وظهرت نتيجة أسباب اقتصادية وسياسية وقانونية وتقنية ، إذ أن المشرع الجزائري لم يتطرق إلى التكييف القانوني لسلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي ، إلا أن القضاء الجزائري منحها تكييف هيئة إدارية مستقلة من خلال القرار الصادر عن مجلس الدولة بتاريخ 08 ماي 2000 في قضية بين يونين بنك ضد محافظ بنك الجزائر ، بأنها سلطة إدارية مستقلة لا تتمتع بالشخصية المعنوية ولا بالاستقلال المالي ،مهمتها مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها ، وهذه القرارات تخضع لاختصاص القضاء الإداري (مجلس الدولة) ، ومن بين خصائصها أنها سلطة إدارية مستقلة ، بالإضافة إلى أنها تتميز عن السلطات الوطنية النقدية والمتمثلة في في بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض سواء من حيث التشكيلة ، ومن حيث الوظائف بالإضافة أنها تتميز عن مجلس المنافسة ولجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها ، سواء من حيث التشكيلة أو من حيث الضمانات القانونية أو من حيث طرق الطعن ضد القرارات الصادرة عن هذه الهيئات .

الفصل الثانـــي

الإطار التنظيمي والوظيفي

للجنة المصرفية

تعتبر اللجنة المصرفية أحد أهم وسائل الضبط في المجال المالي والبنكي، وهي وريثة اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية المستحدثة بموجب الأمر 47/71[1]،المتضمن تنظيم مؤسسات القرض، وتم إلغاء هذه الأخيرة بموجب القانون رقم 12/86[2].ونتاجا لما عرفته الجزائر من إصلاحات إقتصادية، إبتداءا من القانون التوجيهي للمؤسسات بظهور قانون 01/88[3]، ليليه صدور قانون النقد و القرض 10/90[4]، و أخيرا الأمر11/03[5]والمعدل والمتممبالأمر 04/10[6]،الذي وسع من مجالات إختصاصاتها ،خاصة ما يتعلق بالضبط في المجال البنكي.

الأمر الذي يدفعنا لدراسة هذه الإختصاصات وكذا الأشخاص المسؤولين عن تسييرها ،والسهر على ضمان السريان الأفضل لها.

وفي هذا الإطار سنتناول هذا الفصل في مبحثين:

المبحث الأول: الإطار التنظيمي للجنة المصرفية

المبحث الثاني: الإطار الوظيفي للجنة المصرفية

---

(1) قانون47/71، المؤرخ في 30جوان 1971،يتضمن تنظيم مؤسسات القرض ،ج ر رقم 55 صادرة في 06 جويلية 1971.

(2) قانون12/86، مؤرخ في 19 اوت 1986،يتعلق بنظام البنوك والقرض،ج ر34 صادرة بتاريخ 1986/08/20.

(3) قانون01/88 ،مؤرخ في 12جانفي1988،يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية،ج ر02 بتاريخ 1988/01/13.

(4) قانون10/90 المتعلق بالنقد والقرض معدل ومتمم ،المشار إليه سابقا.

(5) الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض ، المشار إليه سابقا

(6) الأمر رقم 10/ 04 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المشار إليه سابقا

المبحث الأول: الإطار التنظيمي للجنة المصرفية

كما ذكرنا سابقا ، اللجنة المصرفية هي سليلة اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية، وقد كانت سابقا تتمتع بدور إستشاري وخاضعة لسلطة وزيرالمالية، وقد ألغيت نتيجة التعديلات المتوالية للقوانين المنظمة لسلطات الضبط في المجال البنكي ، وهي كأي جهاز لها تشكيلتها البشرية التي تمليها طبيعتها القانونية .

لذا سنتناول في هذا المبحث تشكيلة اللجنة المصرفية (المطلب الأول)،والتكييف القانوني لها(المطلب الثاني).

المطلب الاول :تشكيلة اللجنة المصرفية

نص المشرع الجزائري على اللجنة المصرفية في الكتاب السادس من الأمر 11/03 و المتعلق بالنقد والقرض تحت عنوان مراقبة البنوك والمؤسسات المالية وخصص لها الباب الخامس منه، و قبل ذلك في القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

وسنتناول في هذا المطلب تشكيلتها المتعلقة بهيكليها البشري والإداري بالإضافة لأمانتها العامة.

الفرع الاول : التشكيلة البشرية للجنة المصرفية

كأي جهاز فهي ذات هيكل بشري و آخر إداري، يتولى تسيير مهامها، فحسب نص المادة 1/106 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، تتشكل اللجنة المصرفية من:

- المحافظ رئيسا.
- ثلاث أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي و المالي والمحاسبي.
- قاضيان 2 منتدبان من المحكمة العليا يختارهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد إستشارة المجلس الأعلى للقضاء[1].

وقد ورد تعديل على تشكيلة اللجنة المصرفية بموجب المادة 08 من الأمر04/10التي عدلت المادة 106 ف 1 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض حيث تتكون اللجنة المصرفية من

- المحافظ رئيسا
- ثلاثة (3) أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي
- قاضيان(2) ينتدب الأول من المحكمة العليا ويختاره رئيسها الأول ، وينتدب الثاني من مجلس الدولة ويختاره رئيس المجلس بعد إستشارة المجلس الأعلى للقضاء .
- ممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذا المجلس من بين المستشارين الأولين
- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية [2].

---

[1] نص المادة 106 من الأمر 11/03، المشار إليه سابقا

[2] نص المادة 106 من الأمر04/10 المعدلة للأمر 11/03، المشار إليه سابقا

من خلال نص المادتين تتجلى لنا مجموعة من الخصائص المميزة لهذا الجهاز.

أولا: خصائص التشكيلة البشرية للجنة المصرفية

من خلال استقرائنا للمادتين السابقتين نستخلص مايلي:

1)- الطابع الجماعي لتشكيلة اللجنة المصرفية: تتشكل اللجنة المصرفية من تركيبة جماعية ،حيث أصبحت التشكيلة بموجب الأمر 04/10 تتكون من 08 أعضاء بدلا من 06 التي كانت تنص عليها المادة 106ف1 من الأمر 11/03 المتعلق بـق ن و ق[1]، ولقد كان يهدف من خلال هذه التعددية بإضافته لعضوين أحدهما ممثل عن مجلس المحاسبة والآخر ممثل عن الوزير المكلف بالمالية إلى خلق التوازن المستمر بين جهات أخذ القرار ، وبالعودة إلى الأمر رقم 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض نلاحظ أنه أصبح القضاة يتم تعيينهم كما يلي،القاضي الأول ينتدب من المحكمة العليا ويتم إختياره من طرف الرئيس الأول ، والقاضي الثاني ينتدب من مجلس الدولة ويختاره رئيس هذا المجلس وذلك بعد إستشارة المجلس الأعلى للقضاء ، خلافا للأمر 11/03 حيث كان القاضيان ينتدبان كلاهما من المحكمة العليا ويختارهم الرئيس الأول للمحكمة بعد إستشارة المجلس الأعلى للقضاء [2] .

2)-الطابع المختلط للتشكيلة: نلاحظ إختلاف المراكز القانونية لأعضاء اللجنة المصرفية إذ تتشكل من :

- شخصيات قضائية: ،ما يسمح لها بممارسة السلطة التأديبية على أكمل وجه.

- شخصيات ذات خبرة في المجال المالي والمصرفي والمحاسبي: نظرا للطابع الإستثنائي للمهنة المصرفية هناك ممثل عن مجلس المحاسبة الذي يوضح الطابع التقني للجنة وكذلك ممثل عن الوزير المكلف بالمالية لتحديد أولويات الإقتصاد والإتجاهات التنموية للدولة من جانب محافظ بنك الجزائر رئيسا ، تجدر الإشارة إلى أن محافظ بنك الجزائر يترأس بالإضافة إلى اللجنة المصرفية كل من بنك الجزائربنك الجزائر ومجلس النقد والقرض الأمرالذي يجعله على دراية بما هو أصلح للجهاز المصرفي وبالتالي فإن صفته هذه تدعم فعالية الرقابة ، من خلال تشكيلة .

---

[1] وفاء عجرود،المرجع السابق،ص28

[2] نص المادة 106 من الأمر 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المشار إليه سابقا

ثانيا : الأمانة العامة

تنص المادة 106ف02على أنه:"تزود اللجنة المصرفية بأمانة عامة،يحدد مجلس إدارة البنك صلاحياتها

وكيفيات تنظيمها وعملها ،بناءا على إقتراح من اللجنة".من خلال نص المادة نلاحظ أن اللجنة المصرفية في التشريع الجزائري تتكون من هيكل دائم ، يتمثل في الأمانة وهذا الهيكل مبين في الرسالة العامة رقم 317 مؤرخة في 2004/12/08 أين تسند له مهمة تحضير وتنفيذ قرارات اللجنة ذلك بتوليه إرسال الإستدعاءات إلى الجلسات وعلى إثر إنتهاء كل جلسة يرافع الأمين العام وفي حالة غيابه يتولى سيرالأمانة العامة للجنة المصرفية أمين عام يعينه المحافظ من بين مستخدمي بنك الجزائر من رتبة مدير عام الذي يحرر محضرا يحتوي خاصة على إثبات حضور الأشخاص المعنية ومختلف نقاط المناقشة والقرارات المتخذة ، بحيث يستطيع الممثل الخاضع تفحص الملف التأديبي على مستوى الأمانة العامة وفي الأخير يضمن الأمين العام تنفيذ القرارات .ومن خلال ماسبق نستنتج أن تشكيلة اللجنة المصرفية في القانون الجزائري تشبه تلك في القانون الفرنسي مع بعض الإختلافات البسيطة من حيث توزيع مراكز الأعضاء .

الفرع الثاني: كيفية تعيين الأعضاء وعزلهم

أولا- تعيين الأعضاء:

إن تعيين أعضاء اللجنة المصرفية في الجزائر ،حسبنص المادة 144 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض كان من مهام رئيس الحكومة وفقا لمرسوم صادرعنه ،وبعدها صار من مهام رئيس الجمهورية، في ظل الأمر11/03 لما جاء في نص المادة 106منه "يعين رئيس الجمهورية اعضاء اللجنة لمدة 5 سنوات..."

اذ حسب نص المادة فقد أصبح رئيس الجمهورية هو صاحب الإختصاص الأصلي في تعيين الأعضاء ،أما بشأن المحافظ لم يطرأ أي تغييربشأنه ،فهو أيضا يعين بمرسوم رئاسي[1]،هذا ما يمنح اللجنة نوعا من الإستقلالية إتجاه الحكومة، هذه الإستقلالية في حقيقة الأمر نسبية كون أنها تولد نوعا من الإمتنان من الشخص المعين إتجاه معينه هذا طبعا ما يؤثر على قراراته ، فالإنتخاب هو أضمن للإستقلالية ،كذلك العضوان الآخران صحيح أنهما يختاران بحكم كفاءتهما في المجال المصرفي و المالي و المحاسبي ،إلا أننا لا نعلم من يقوم بإقتراحهم، فوجب تعدد جهات إقتراح الأعضاء لضمان نوع من الحيادية في الإختيار[2].

---

[1] نصت المادة 13من الامر 11/03:"...يعين جميعم بمرسوم من رئيس الجمهورية".

[2] مسعود وقواق، المرجع السابق،ص49.

وأضافت المادة 106 مكرر من الأمر 04/10 المعدل والمتمم للأمر11/03 " يحدد مرتب أعضاء اللجنة بموجب مرسوم ويتحمله بنك الجزائر ونصت كذلك على نهاية عهدتهم بسبب الإحالة على التقاعد أو الوفاة بحيث يتقاضى أعضاء اللجنة أو ورثتهم تعويضا عند الإقتضاء ، تعويضا يساوي مرتب سنتين(2) يتحمله بنك الجزائر..... [1].

ثانيا-عزل الاعضاء:

1- بالنسبة للمحافظ:

كون مدة ولاية المحافظ هو ونوابه غير محددة، فهذا يعرضهم للعزل في أي لحظة من طرف رئيس الجمهورية وهذا حسب مبدأ توازي الأشكال.حيث ان المادة 15 من الأمر11/03 المتعلق بالنقد والقرض نصت على :"يتقاضى المحافظ ونواب المحافظ ،أو ورثتهم عند الإقتضاءإلا في حالة العزل بسبب خطأ فادح تعويضا عند إنتهاء وظيفتهم " .

فكلمة **"خطأ فادح"** جاءت بمفهوم يحمل عدة دلالات،وسع من مجال السلطة التقديرية لجهة التعيين ،مما زاد من حالات العزل للمحافظ دون تحديد أسبابها[2] ،بمعنى يمكن لها أن تتعسف في تبرير سبب العزل للرئيس.

2- باقي الاعضاء:

بشأن الأعضاء حسب نص المادة 106 من الأمر 11/03 فمدة إنتدابهم تقدر ب 5 سنوات ، ولم يشر المشرع لا بصفة صريحة ولا ضمنية الى إمكانية تجديد هذه المدة ،فأمام سكوته يمكننا القول إن مدة النيابة قابلة للتجديد[3]،

هذا لغياب نص يمنع ذلك ،بالإضافة لا نجد أي إشارة لكيفية إنهاء مهام الأعضاء الخمسة و لا حتى لأسبابها ، باستثناء نص وحيد هو المادة 15من الأمر11/03 المذكور أعلاه، وهي ما تفسر وجود الخطأ الفادح، كسبب للعزل و هي كما ذكرنا سابقا عبارة غير واضحة ومفهومة .

---

[1] نص المادة 106 مكرر من الأمر 04/10 المشار إليه سابقا

[2] مسعود وقواق،المرجعنفسه،نفس الصفحة.

[3] عزيزة رابحي وشفيعة طايبي،الحماية القانونية للنشاط المصرفي،مذكرة لنيل شهادة ماستر،شعبة القانون الاقتصادي و قانون الاعمال، تخصص القانون العام للاعمال،جامعة عبد الرحمان ميرة،بجاية،2014/2013،ص41

المطلب الثاني:التكييف القانوني للجنة المصرفية

نصت المادة 1/105 من الأمر11/03 على ما يلي:" تؤسس لجنة مصرفية تدعى في صلب النص اللجنة وتكلف بما يلي(...) ".

وكذلك نص المادة 1/143من القانون 10/90"تنشا لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية(...)".

بمقارنتنا لنص المادتين فالمشرع لم يضف لنا شيئا يبين لنا الطبيعة القانونية للجنة المصرفية وعليه سنعتمد على الأراء الفقهية التي إتفقت في مجملها على الخصائص التي سنقوم بتبيانها على النحو التالي:

الفرع الأول: الطابع الإزدواجي للجنة المصرفية:

لقد فرق المشرع الجزائري في نص المادة 146 من القانون 10/90، والمادة 10 من الأمر 04/10 المعدلةللمادة 107 من الأمر11/03، بين قرارات اللجنة القابلة للطعن القضائي وتلك التي لا تقبل.مثلا قرارات تعيين قائم بالإدارة أوالمصفي والعقوبات التأديبية موضوع طعن أمام مجلس الدولة[1]، بالمقابل فباقي القرارات كالأوامر أوالتحذيرات تعتبر قرارات إدارية تخضع لما يسمى بالمنازعات و بالتالي محل طعن بالإلغاء.

وبالتالي فمتى نطقت اللجنة المصرفية بأمر و تحذير تكون سلطة إدارية مستقلة ،وعند نطقها بعقوبة تأديبية أو تعيين مصف أو قائم بالإدارة تكون محكمة إدارية ،وهيئة قضائية في حال تتصرف في إطار السلطة القمعية الممنوحة لها[2].فالفقه أضفى على اللجنة المصرفية الطابع الإداري والقضائي وهذا من خلال المعايير التالية:

- الجهازهوهيئة قضائية إذا كانت الإجراءات المتبعة تشبه الإجراءات المتبعة أمام المحاكم (خاصة عندما يطبق مبدأ الوجاهية).
- كون تشكيلتها من القضاة فهذا بدوره فهو دليل على الطابع القضائي لها.
- كذلك ما يكرس الطابع الإزدواجي معيار التسبيب الذي يعتبر إلزامي في القرارات القضائية[3]، بعكس القرارات التنفيذية التسبيب فيها غير إلزامي ، طبعا لا في حالة وجود نص صريح بذلك.

---

(1) وفاء عجرود، اللجنة المصرفية وضبط النشاط المصرفي ،المرجع سابق،ص31.

(2) عزيزة رابحي، شفيعة طايبي،المرجع نفسه ،ص32.

الفرع الثاني: اللجنة المصرفية سلطة إدارية مستقلة

بموجب القانون 10/90 للجنة المصرفية دور يتمثل في الرقابة على نشاط المؤسسات المصرفية والمالية حيث تسهر على التطبيق الفعلي للأوامر والقواعد المعمول بها في هذا المجال وبالتالي يمكن لها أن تعاقب تلك المؤسسات التي تنحرف في عملها عن القواعد والتشريعات المنصوص عليها بقوة القانون،وبالتالي فالهدف من الهيئة هو الحفاظ على تطبيق القانون في مجال الاختصاص المحدد لها ،بالاضافة لكون الأعمال الصادرة عنها بمثابة أعمال صادرة عن الادارة [1]،وبالتالي فهنا نلمس نوع من الانتقاد للرأي المنادي بالطابع القضائي معتمدين على ما يلي:

- ان وجود القضاة ضمن تشكيلة اللجنة يؤكد الطابع القضائي لها لكن ليس على قطعيته، كون إحتواء بعض السلطات المستقلة على العنصر القضائي فيها لكنها لا تكيف طبيعتها بأنها قضائية (كلجنة تنظيم ومراقبة البورصة مثلا) .
- إستقلالية الجهاز ليس حكرا على الهيئات القضائية.
- التسبيب لا يقتصر على القضاء ،فبتمعن نصوص المواد في قانون10/90 والامر11/03 لم يشر فيهما لضرورة تسبيب قرارات اللجنة المصرفية،بل تعتمد على نظامها الداخلي ،إلا أنها ملزمة بذلك بإعتبار القرارات الفردية تمس حقوق الأفراد[2].
- بإعتبار مجلس النقد والقرض سلطة إدارية مستقلة في تبليغ قراراته[3]،ينفي فكرة إقتصار التبليغ على القضاء فقط حسب قانون الاجراءات المدنية و الإدارية .

كما أن الأستاذ **زوايمية رشيد** يرى أن اللجنة المصرفية هي سلطة ادارية مستقلة،كما أنه يعتبرأن هدف هذه الهيئات هو الحفاظ على تطبيق القانون في مجال الإختصاص المحدد لها، إلى جانب الأعمال الصادرة عنها تعد بمثابة أعمال إدارة، فالقرارات النافذة من صلاحيات السلطة العامة تقليديا معترفا بها للسلطات الإدارية[4]، وبالتالي إنتقد الرأي القائل بإضفاء الطابع القضائي للجنة المصرفية.

---

[1] وفاء عجرود، اللجنة المصرفية وضبط النشاط المصرفي ،المرجع نفسه ،ص33 .

[2] وفاء عجرود،دور اللجنة المصرفية في ضبط النشاط البنكي في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،فرع قانون خاص،قانون اعمال ،جامعة منتوري قسنطينة السنة الجامعية2009/2008 ،ص 13 .

[3] حمزة دحمان ،النظام القانوني للجنة المصرفية،مذكرة لنيل شهادة الماستر –قانون الاعمال-،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،السنة الجامعية 2016/2015،ص10 .

[4] ZOUAIMIA Rachid, Les autorités de régulation indépendantes dans le secteur financier en Algérie p 14 /

وكمثال على استقلالية اللجنة المصرفية،لدينا قرار مجلس الدولة بتاريخ 8ماي 2000 في قضية يونين بنك (union Bank) ، ومحافظ بنك الجزائر :"إن اللجنة المصرفية سلطة إدارية مستقلة معتمدا في ذلك على معايير ترتبط بالنزاع – غياب المنازعات، غياب قواعد الإجراء القضائي -وعلى طبيعة الطعن في قرارات اللجنة المصرفية و الذي يعتبر طعنا بالإلغاء وكان قراره مسببا كالتالي:

- حيث من الثابت إن إقرار المطعون فيهيذكرأن رئيسها صرح قبل مناقشة الموضوع أنها تشكل جهة قضائية مختصة .

- حيث أن الجهات القضائية تفصل بين الأطراف، في حين اللجنة المصرفية تشكل هيئة رقابية عقابية مهنية.

- حيث أن الإجراءات المطبقة أمام الجهات القضائية تحدد عن طريق القانون ،في حين أن أغلبية الإجراءات المطبقة أمام اللجنة المصرفية يتم تحديدها عن طريق التنظيم .

حيث أنه في الأخير الطعن في قرارها يشكل طعنا بالبطلان، ومن ثمة يتعين القول كما استقر عليه الفقه أن اللجنة المصرفية تشكل هيئة ادارية مستقلة" .

و رغم كل الانتقادات التي وجهت لمجلس الدولة بهذا الشأن، خاصة فيما يخص اعتبار العقوبات التاديبية من اختصاص القضاء ،فالقول الراجح أنها سلطة إدارية مستقلة [1].إلا أن الإستقلالية موجودة بجانبها العضوي أكثر[2] هذا ما يدفعنا للقول أن إستقلاليتها نسبية وليست مطلقة.

---

[1] حمزة دحمان، المرجع سابق،ص11

[2] فريدة خثير،المرجع السابق، ،ص138

المبحث الثاني :الاطارالوظيفي للجنة المصرفية

بعد تناولنا الإطار التنظيمي للجنة المصرفية والمتمثل في تشكيلتها البشرية والإدارية ،و طبيعتها القانونية ،فماذا بشأن وظيفتها :هل فعلا يعتبر هذا الجهاز هيئة فعلية ضابطة في المجال البنكي ؟

للإجابة على ذلك :سنتطرق لصلاحياتها التي تتمثل في الأساس في الرقابة ، ونلقي الضوءعليها من حيث الاشخاص الخاضعين لرقابتها المتمثلين في مؤسسات القرض (البنوك والمؤسسات المالية)، و بالتالي سنتناول في هذا المبحث على صلاحيات اللجنة المصرفية (المطلب الأول) ، والرقابة عليها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: صلاحيات اللجنة المصرفية

وسنتناول في هذا الإطار الدور الرقابي و الدور التأديبي للجنة المصرفية.

الفرع الأول: الدور الرقابي للجنة المصرفية

أولا :ضمان إحترام شروط الدخول إلى المهنة المصرفية

نظرا لتوسع دائرة النشاط البنكي نتيجة التطورات التي مر بها،فهذا يدفع الى وجوب فرض رقابة عليه،هذه الأخيرة تخضع لجملة من الإجراءات القانونية والتنظيمية ،والرقابة على إحترام الشروط الإجرائية هي مبدئيا مهمة يتولاها مجلس النقد والقرض ، و من يسهر على ضمان إستمراريةإحترامها طيلة ممارسة المهنة المصرفية هو اللجنة المصرفية[1]، والهدف من ذلك هو :حماية المودعين و الوقاية من الإفلاسات البنكية[2]،و ما يتعلق بحماية الودائع البنكية و إدخارات الجمهور هو نشاط أساسي في المهنة المصرفية كون غالبية دائنيها هم أنفسهم زباءنها. بمعنى الرقابة المصرفية وجب أن تتضمن إحترام الشروط الإجرائية ،و تلك الواجب توافرها في المؤسسين و المستخدمين والمسيرين.

1-إحترام الشروط الإجرائية :

- **الترخيص و الإعتماد:**حددت المواد 82و 84 و91من الأمر 11/03شروط وإجراءات الترخيص و الإعتماد للبنوك والمؤسسات المالية، بطريقة واضحة سواءا كانت هذه الاخيرة وطنية أواجنبية، والترخيص يسبق الإعتماد في الوجود[3]، بمعنى أنها ملزمة بالحصول على الترخيص في مرحلة أولى و الإعتماد في مرحلة ثانية، إذ يمنحهما مجلس النقد والقرض.

---

[1] وفاء عجرود ، دور اللجنة المصرفية في ضبط النشاط البنكي،مرجع سابق،ص49

[2] حمزة دحمان، المرجع سابق،ص17

[3] فقد اصدر مجلس النقد والقرض بشان ذلك :النظام 91/ 10، المؤرخ في 1991/08/14،المتضمن شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك و المؤسسات المالية الاجنبية ،ج ر عدد25صادرة في 1992/04/01.

كما أنه يخول للجنة المصرفية معاينة المخالفات المرتكبة من قبل الأشخاص الذين يمارسون نشاطات البنك،أوالمؤسسات المالية دون حصولها على الإعتماد المطلوب، حيث تطبق بشأنهم العقوبات التأديبية المنصوص عليها في الأمر 11/03 ،إذ يمكن وصفها قيد التصفية حسب نص المادة 115 من الأمر 11/03 وهذا دون الاخلال بالعقوبات الجزائية(حسب نص المادة 134 من نفس الامر) وكون اللجنة المصرفية تسهر على إحترام النصوص التشريعية والتنظيمية فإنها تتأكد من تواصل إحترام هذه البنوك والمؤسسات المالية لهذه النصوص،كون محافظ بنك الجزائر يتولى إعدادهذه القوائم ونشرها في الجريدة الرسمية،هذا حسب ما ورد في المادة 93 من نفس الأمر.

2- الشكل القانوني للمؤسسة:

حسب نص المادة 83 من الأمر 11/03 المعدل والمتمم فانه يجب تأسيس البنوك والمؤسسات المالية على شكل شركة مساهمة ،بالتالي فاللجنة المصرفية تراقب مدى إحترام البنوك والمؤسسات المالية لأحكام القانون التجاري[1]،فيما يخص تأسيس الشركات بصفة و شركات المساهمة بصفة خاصة[2]،كذلك تسهر على :

- توفر مختلف أجهزة الإدارة والتسيير و المراقبة .
- مراقبة مشروعية مداولات الجمعية العامة[3].

-مطابقة التسمية المستعملة ،حيث يمنع على كل من غير البنوك ،والمؤسسات المالية أن تحمل عبارات من شانها أن توحي بأنها معتمدة كبنك أو مؤسسة مالية، كما يمنع على أي مؤسسة مالية الإيهام بإنتماءها لفئة من غير الفئة المنتمية لها،اذ عليها أن تستعمل التسمية أو الإسم التجاري للمؤسسات المنتمية(لمعرفة هويتها) وعليها توضيح طبيعة النشاط المرخص لها حسب ما ورد في مضمون المادة 81 من الامر 11/03، وأضافت المادة نفسها بأنه لايمكن الترخيص بالمساهمات المالية التي يحكمها القانون الجزائري إلا في إطار شراكة تمثل مساهمة وطنية مقيمة ب51 % على الأقل من رأس المال ويمكن أن يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء [4].

---

(1) حمزة دحمان ،مرجع سابق ،ص20

(2) المواد من 592 الى 715مكرر19من المرسوم التشريعي 08/93 المؤرخ في 1993/04/25 المعدل والمتمم للامر 59/75 المؤرخ في 1975/09/26 المتضمن القانون التجاري،ج ر عدد27 الصادرة في 1993/04/27.

(3) وفاءعجرود ،نقلا عن دموش حكيمة،اللجنة المصرفية وضبط النشاط المصرفي ،مرجع سابق،ص81

(4) نص المادة 81 من الأمر 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المشار إليه سابقا

3- الحد الادنى من رأسمال :

حسب نص المادة 88 في فقرتها 1و2من الامر 11/03،تم وضع حد أدنى لراسمال،ان وجد اقل منه لايمكن ممارسة النشاط المصرفي ،وقد اصدرمجلس النقد والقرض بمناسبة ذلك النظام 01/04[1] والغى به النظام 01/90 ،اذ حسب نص المادة من النظام اصبحت البنوك والمؤسسات المالية ملزمة عند تاسيسها بامتلاك راسمال محرر كليا و نقدا عند الاكتتاب يساوي على الاقل :

- ملياران وخمسمائة مليون دينار بالنسبة للبنوك.
- خمسمائة مليون دينار، فيما يتعلق بالمؤسسات المالية.

يمكننا القول :رغم ان البنوك هي شركات مساهمة .الا ان في القطاع المصرفي يستلزم ان يكون الحد الادنى لراسمال كاملا عند الاكتتاب ،وهذه الخصوصية للنشاط المصرفي[2]،لارتباطه بمخاطر عديدة.وبالتالي اي مخالفة لعدم احترام لقيمة رأسمال و حده الأدنى و كيفيات تحريره ،تقوم اللجنة المصرفية بتوقيع عقوبات مناسبة لذلك.

ثانيا :إحترام الشروط الواجب توافرها في المؤسسين و المستخدمين والمسيرين

أول شيء يجب معرفة من هم المؤسسون و المستخدمون و المسيرون:

- **المؤسسون:**هم اشخاص طبيعيون و ممثلوالاشخاص المعنوين الذين يشاركون مشاركة مباشرة وغير مباشرة في أي عمل عرضه تاسيس مؤسسة.

- **المستخدمون**:تم النص عليهم من الفقرة "ج" الى الفقرة "ه"من المادة 2 من النظام 05/92[3]وهم:

أ- **المتصرفون الاداريون**: وهم الاشخاص الطبيعيون ،الاعضاء في مجلس ادارة المؤسسات والاشخاص الطبيعيون ،الذين يمثلون الاشخاص المعنويين في مجلس ادارة مثلا هذه المؤسسات و رؤساءها .

ب- المسير : وهو كل شخص طبيعي له دور تسييري في مؤسسة ،كالمدير العام ،أو المدير،أوأي اطار مسؤول،يتمتع بسلطة إتخاذ باسم المؤسسة التزامات تصل إلى صرف الاموال أو المجازفة أوالأوامر بالصرف نحو الخارج.

ج- الممثل :كل شخص يمثل مؤسسة و لومؤقتا سواءا كان له حق التوقيع أم لا.

---

(1) النظام 01/04 الصادر في 4 مارس 2004،يتعلق بالحد الادنى لراسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر،ج رعدد 27 ،الصادرة بتاريخ 2004/04/28.

(2) وفاء عجرود،اللجنة المصرفية وضبط النشاط البنكي،المرجعالسابق،ص83

(3)النظام 05/92 المؤرخ في 1992/03/22،يتعلق بالشروط الواجب توافرها في مؤسسي البنوك و المؤسسات المالية و مسيريها و ممثليها،ج رعدد08 الصادرة بتاريخ 1993/02/07 .

1-إحترام الحد الادنى للمسيرين:

إن السرية المصرفية هي من القواعد المستقرة واللصيقة الصلة بعمل البنوك فتلتزم هذه الاخيرة بموجب القواعد العامة في القانون ،و الأعراف المصرفية بحفظ أسرار العملاء وعملياتهم المصرفية[1]،وعليه وجب انيتولىعلى الاقل شخصان تحديد الاتجاهات الفعلية لنشاط البنوك و المؤسسات المالية و يتحملان اعباء تسييرها ،حسب ما جاءت به المادة 90 من الأمر 11/03.وماجاء في معناها أن غياب أو الامتناع المؤقت لأحد المسيرين ، لا يجب أن يضع إستمرارية تسيير مؤسسة القرض في خطر ،فهو يمنع إتخاذ قرارات تتطلبها الظروف ،أو عدم السماح للسلطات البنكية من الحصول على معلومات من طرف المسؤول،و عملية إشتراط مسيرين على الاقل يتوليان قيادة البنوك والمؤسسات المالية،

هي"أنه في حال غياب أو الحصول لاحدهما مانع أو عجز ،يستطيع ان ينوبه الاخر ،وهذا يضمن السير الحسن للمؤسسة البنكية او المالية و ضمانا لاستمراريتها في اداء وظائفها .

2- متطلبات الاخلاق : تضمنت المادة 80 من الامر 11/03 المعدل والمتمم جملة من الموانع التي تمنع من تقلد منصب اداري داخل المؤسسات البنكية أو المالية اذا حكم عليه في الجرائم التالية :" ..... وذلك دون الإخلال بالشروط التي يحددها المجلس عن طريق الأنظمة لعمال تأطير هذه المؤسسات

- جناية ،اختلاس أوغدرأو سرقة أو نصب أواصدار شيك بدون رصيد ،خيانة أمانة.
- حجز عمدي بدون وجه حق ، من طرفمؤتمين عموميين او ابتزازأموال أو قيم .
- الافلاس.
- مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف.
- التزوير في المحررات و المحررات الخاصة التجارية و المصرفية.
- مخالفة قوانين الشركات.
-اخفاء أموال استلمها اثر هذه المخالفات .
- كل مخالفة ترتبط بالاتجاربالمخدرات و الفساد وتبييض الأموال و الارهاب.
- اذا حكم عليه من قبل جهة قضائية أجنبية بحكم يتمتع بحجية الامر المقضي فيه ،يشكل حسب قانون الاجراءات الجزائية احدى الجنايات والجنح المنصوص عليها فيه.
- إذا أعلن افلاسه أو حكم عليه بمسؤولية مدنية كعضو في شخص معنوي مفلس سواء في الجزائر أو الخارج مالم يرد له اعتباره مع إضافة .

---

[1] الياس ناصيف ،الكامل في قانون التجارة "عمليات المصارف "،جزء03 ،عويدات-بيروت-،سنة 1983،ص271

3- الكفاءة والنزاهة: على كل من يلتمسون من مجلس النقد والقرض، منحهم الاعتماد لممارسة المهنة المصرفية:

- اثبات النزاهة و التاهيل و التجربة في المجال المصرفي، اذ وجب ان تتوفر فيهم متطلبات الشرف ،و النزاهة ،والاخلاق سواء قبل تعيينهم ،او اثناء ممارستهم وظائفهم[1]،اذ حسب المواد 8و9 من النظام 05/92 فالاطارات والمستخدمون الجزائريون المسيرون للمؤسسات الجزائرية أو فروعها العاملة بالخارج ،يخضعون لنفس الشروط المفروضة على المسيرين العاملين في الجزائر ،بغض النظرعن الشروط والالتزامات المفروضة عليهم في البلد أوالمكان الذي يمارسون فيه انشطتهم .

ثالثا :احترام مقاييسالتسيير:إنعلى البنوك الالتزام بقواعد سير المهنة المصرفية لا سيما الحذر في التسيير[2]، وهذا قصد ضمان سيولة البنك،وملاءته اتجاه المودعين بصفة خاصة ،و قدرته على الدفع و الحفاظ على التوازن المالي.

إذ نصت المادة 13 من النظام رقم 92/ 09[3]:" يجب ان تكون المبالغ المدرجة في الحسابات الفردية السنوية قابلة للمراقبة انطلاقا على وجه الخصوص ،من تفاصيل العناصر التي تشكل كل واحدة منها".

كذلك قواعد الحذر في التسيير التي حددها مجلس النقد والقرض في النظام 91/ 09 المتعلق بقواعد الحذر في تسيير المصارف و المؤسسات المالية، كون اخطاء التسيير الهكيلية تنتج عن العجز في طرق التسيير التي يمكن حصرها في فكرتين:

-التحكم السئ في رقابة التسيير.

-التحكم السئ في المخاطر.

1- احترام مقاييس الحذر:

و مقاييس الحذر تنشأ عن الأموال الخاصة القاعدية والأموال الخاصة التكميلية [4]، و تعني الأموال الخاصة التي يكون مصدرها في متناول مؤسسات القرض ،و تسمح باستمرار نشاطها و حماية الادخار، ، فالأموال الخاصة تسمح باستمرار نشاط مؤسسات القرض ،اذ هي تمتص

---

(1) اذ نصت المادة 91من الامر 11/03:"من اجل الحصول عى الاعتماد المنصوص عليه في المادة 82.....يقدم الملتمسون برنامج النشاط والامكانات المالية و التقنية التي يعتزمون استخدامها وكذا صفة الاشخاص الذين يقدمون الاموال وعند الإقتضاء ضامنيهم...."

(2) صبرينة إدير، حداد سميرة ،المرجع السابق ،ص46

(3) النظام 09/92 ، المؤرخ في 1992/11/17 المتضمن اعداد الحسابات الفردية السنوية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها،

(4) عزيزة رابحي و طايبي شفيعة ،المرجع السابق،ص65

الخسائر غير المغطاة من الأرباح من خلال سلطاتها النقدية،ما يجب الاشارة اليه ان الجزائر تبنتالتوصيات الصادرة عن لجنة بازل في اتفاقيتها الأولى لسنة 1988،

اذ ساهمت في الانقاص من المخاطر،ولكون هذه الاتفاقية غير الزامية ، فالجزائر طبقتها بتمهل، و في هذا المفهوم قد خول المشرع الجزائري في نص المادة 62 من الامر 11/03المعدل والمتمم بحيث يخول للمجلس بصفته سلطة نقدية في ميادين معينة وبنسب محددة ،و قد اصدر بشان ذلك النظام 09/91 المتعلق بقواعد الحذر في تسيير المصارف و المؤسساتالمالية،كذلك التعليمة 94/74[1] موضحة وشارحة بشكل افضل في هذا الصدد خاصة ما يتعلق بمختلف القواعد الاحترازية المنظمة للبنوك والمؤسسات المالية.

2-احترام مبدأ التخصص:

حسب نص المادة 66من الامر11/03 تعني العمليات المصرفية "تلقي الاموال من الجمهور ،عمليات القرض ،وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن" ، لتضيف المادة 70 من نفس الامر أن البنوك مخولة دون سواها للقيام بجميع العمليات المنصوص عليها في المواد من 66 الى 69 .أما اللجنةالمصرفية فدورها هنا يقتصر على مدى احترام البنوك و المؤسسات المالية لمبدأ التخصص المبين أعلاه.

3-احترام القواعد المحاسبية:

ان البنوك تعمل بالالتزامات المحاسبية التي يحددها مجلس النقد والقرض ،فهو المختص بوضع المقاييس و القواعد المحاسبية التي تطبق عليها[2] ،ان المشرع الجزائري في قانون النقد والقرض والنصوص التنظيمية جاء بقواعد محاسبية خاصة بمؤسسات القرض منها:

بحسب النظام رقم 08/92[3]، على البنوك نشر حساباتها السنوية في النشرة الرسمية للاعلانات القانونية الالزامية[4]خلال 06 اشهر الموالية لنهاية السنة المحاسبية المالية، وهذا وفقا لشروط يحددها المجلس.

---

[1] Instruction n 74-94 du29novembre 1994 relative a la fixation des regles prudentielles de gestion des banques et etablissements financiers disponible sur WWW.bank-of-algeria.dz

[2] وفاء عجرود ،المرجع السابق،ص99

[3] النظام08/92 المتضمن مخطط الحسابات المصرفي و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية،الصادر بتاريخ 1992/11/17.

[4] صدر بشان ذلك مرسوم تنفيذي رقم 70/92،المؤرخ في 1992/02/18،يتعلق بالنشرة الرسمية للاعلانات القانونية ،ج رعدد14 ،صادرة في 1992/02/23

4- الرقابة على مباشرة المهنة دون ترخيص اواعتماد

بملاحظة لنص المادة 105من الأمر 11/03"...كما تعاين عند الاقتضاء المخالفات التي يرتكبها أشخاص يمارسون نشاطات البنك والمؤسسات المالية دون أن يتم اعتمادهم..."

من سياق النص نلاحظ إمتدادا لرقابة اللجنة المصرفية لمن يمارسون المهنة دون ترخيص أو اعتماد ،بمعنى تراقبهم متى لم يتم اعتمادهم، أو لم يرخص لهم لكنهم يمارسون النشاطات المصرفية و المالية[1].

الفرع الثاني : الدور التأديبي للجنة المصرفية

استنادا لنصوص المواد 111،112،114 من الامر 11/03 والمادة 10 من النظام 05/92[2]، فللجنة المصرفية صلاحية إصدار عدة تدابير وعقوبات تأديبية ،مع الاشارة ان البنوك الوسيطة في البورصة لا تطبق عليها نفس الأحكام بمعنى تخرج عن دائرة إختصاصها باعتبارها أشخاص معنوية،بل هي خاضعة لنص المادة 55 من المرسوم 10/93[3]، المعدل والمتمم بالقانون 04/03[4].

أولا : الاجراءات الوقائية

1-اجراءات اللوم:

ا- التحذير(la mise en garde):

في حال حدوث اخلال بقواعد حسن سير المهنة من طرف احدى المؤسسات الخاضعة لرقابة اللجنة ،يمكن ان توجه لها تحذيرا ،كما انه يمكن لهذه المؤسسة المخلة أن تقدم تفسيرات عن ذلك.ومقارنة مع المشرع الفرنسي في نص المادة 15/631 من القانون النقدي و المالي منحت للجنة المصرفية الفرنسية، اضافة لذلك امكانية اصدار توصيات لاتخاذ التدابيرالمناسبة لتدعيم الوضعية المالية.وما يجب الاشارة اليه و نظرا لغياب قانون خاص منظم لاخلاقيات المهنة المصرفية فهي تتمتع بسلطة تقديرية واسعة لقمع تطور الممارسات المسيئة لهذه المهنة[5]،كون مجال قواعد حسن سير المهنة غير محدود ، ما يدفعنا للتفكير بان اللجنة المصرفية ليست مكلفة من قبل المشرع بوضع هذه القواعد .و كمثال عن ذلك فالبنك يلزم زبونه بتحويل كل حسابه البنكي في شباكه من أجل الموافقة على منحه القرض ،فاللجنة المصرفية وعلى ضوء الظروف

---

(1) عزيزة رابحي، شفيعة طالبي،المرجعالسابق،ص66

(2) النظام 05/92،مرجع سابق.

(3) القانون 10/93 المؤرخ في 1993/05/23 المتعلق ببورصة القيم المنقولة .

(4) القانون04/03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق ببورصة القيم المنقولة المعدل والمتمم.

(5) وفاء عجرود،دور اللجنة المصرفية في ضبط النشاط البنكي،مرجع سابق،ص78و ص79

المحيطة بفحص جدوى تقديم الملاحضات من عدمه الى المؤسسة (المؤسسة المالية او البنك) التي قد خالفت هذه القواعد ، و هذا لخصوصية المهنة المصرفية.

ب- دعوة الخاضعين للرقابة لاتخاذ تدابير معينة (l' injonction):

جاء نص المادة 112 من الأمر11/03 التي الغت نص المادة 154 من القانون 10/90"يمكن للجنة ان تدعو اي بنك أو مؤسسة مالية عندما تبرر وضعيته ذلك ليتخذ التدابير التي من شأنها أن تعيد أو تدعم توازنه المالي او تصحح أساليب تسييره ".

فنلاحظ ان على عكس اجراء التحذير ، يهدف هذا الاجراء الى طرح نوع من الاستقرار والتوازن المالي و طرق التسيير لمؤسسة القرض المعنية ، ، ففي حالة تسجيل اختلال في توازن المراكز المالية الكبيرة في الميزانية ،سياسة جمع المصادر ،توزيع القروض ...الخ، فالاختلال المسجل في هذه العناصر يدفع المسيرين لاتخاذ تدابير من شانها تعديل الوضعية[1]، فمثلا لها ان تطلب من البنك أو المؤسسة المالية الرفع من رأسماله ،كما تخول لها (اللجنة المصرفية)، اصدار اوامر للمؤسسات المعنية للقيام بنشريات تصحيحية وهذا في حال وجود بيانات غير صحيحة.

2- التدابير في حالة ازمة التسيير:

ا- تعيين مديرمؤقت: يتم اتخاذ هذا التدبير من قبل اللجنة المصرفية بشكل ذاتي (بمبادرة منها) حسب نص المادة 113 من الامر 11/03 هذا في حالة استحالة ادارة مؤسسة القرض ،أو في حال تقرر إحدى العقوبات المنصوص عليها في المادة 114 في فقرتها 4 و5 .

الفقرة 04 "...التوقيف المؤقت لمسير أو أكثر مع تعيين قائم بالادارة مؤقتا أو عدم تعيينه..."

أما الفقرة 5: "...انهاء مهام شخص أو أكثر من هؤلاء الاشخاص أنفسهم مع تعيين قائم بالادارة مؤقتا أوعدم تعيينه..."بصفتها جهة رقابة على البنوك و المؤسسات المالية ،للجنة المصرفية ان تعين مديرا مؤقتا عند ملاحظتها سوء تسييرالمؤسسة،ولمعاناتها من ظروف اقتصادية معينة[2]،كما انها غير ملزمة باتخاذ تدبير قبل تدبير اخر قد يكون أخطر منه، كتعيين مصف مثلا،لها ان تعين قائم بالادارة مؤقتا تنقل له كل السلطات اللازمة لادارة اعمال المؤسسة المعنية او فروعها في الجزائر و تسييرها و يحق له أيضا اعلان التوقف عن الدفع.[2]

أن ما يؤخذ على قانون النقد والقرض انه لم يشترط ،ان لا يكون المدير ممن لهم مصالح في مؤسسات قرض اخرى ،كذلك لم يحدد لنا المدة القصوى و الدنيا للادارة المؤقتة ،من جهة

---

[1] وفاء عجرود،المرجع نفسة،ص81

[2] مقالة من دورية ، مجلة ادارة للمدرسة الوطنية للادارة ،السلطات الادارية المستقلة في المجال المصرفي ،العدد02،مجلد12،العدد24 ،ص77

أخرى وسع من سلطات هذه اللجنة في تحديد كيفيات الادارة المؤقتة [1]،هو دليل واضح على اتساع سلطات اللجنة في هذا المجال،كذلك نص المادة 113 من نفس الأمرالتي جاء في معناها أنه يمكن للمدير المؤقت الاعلان عن التوقف عن الدفع .

ب- تعيين مصف:

يمكننا تعريف التصفية :بأنها عملية تلي انحلال الشركة ،و تكون الاخيرة من أجل سداد ديونها ،وارجاع الحصص للشركاء أو ما يقوم مقامها[2].

وحسب نص المادة 12 من الأمر 04/10 المعدلة للمادة 115 من الأمر 11/03 بأنه يصبح قيد التصفية كل بنك أو مؤسسة مالية خاضعة للقانون الجزائري تقرر سحب الإعتماد منها

-كما تصبح قيد التصفية فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية العاملة في الجزائر والتي تقرر سحب الإعتماد منها ، وتعين اللجنة مصف تنقل إليه كل سلطات الإدارة والتسيير والتمثيل ،بحسب نص المادة 81 من الأمر 11/03 على أنه يمنع على كل مؤسسة من غير البنوك والمؤسسات المالية ان تستعمل اسما أوتسمية تجارية أو وسيلة إعلان و بشكل عام أية عبارات يمكن أن تحمل على الاعتقاد أنه قد رخص لها بالعمل كبنك أو مؤسسة مالية.

أما بشان اجراءات التصفية فهي تتم وفقا لقواعد التصفية الخاصة بالشركات في القواعد العامة ،وكيفياتها فهي متروكة للسلطة التقديرية للجنة اماعن صلاحيات المصفي فلم يتطرق لها المشرع، ولا حتى الشروط الواجب توافرها فيه (كشرط الحياد مثلا).

وكاشارة فانه يترتب على تعيين مصف لمؤسسة القرض شطب هذه الاخيرة من قائمة البنوك والمؤسسات المالية ،و يشترط على هذه الاخيرة القيام الا بالعمليات الضرورية لتطهير الوضعية و تذكر بانها قيد التصفية و تبقى خاضعة لمراقبة اللجنة حسب ما نصت عليه المادة 03/115 من الامر11/03المعدل والمتمم

ثانيا: الجزاءات التأديبية :

توقع اللجنة جملة من العقوبات التأديبية على مرتكبي المخالفات ،فهي تلعب دور شرطة إدارية ،تتخذ اجراءات تحفظية لحماية النظام العام الاقتصادي[3] .

فقد ذكرت لنا المادة 114من الأمر 11/03 أنه في حال الاخلال بالاحكام التشريعية أوالتنظيمية المتعلقة بنشاط البنك او المؤسسة المالية،أولم يراعي التحذير الموجه اليه ،أو عدم احترام

---

[1] اذجاء في نص المادة 116 من الامر 11/03:"تحدد اللجنة كيفيات الادارة المؤقتة و التصفية"

[2] مجلة ادارة ،دورية صادرة عن المدرسة الوطنية للادارة،السلطات الادارية المستقلة في المجال المصرفي،مجلد12،العدد02، سنة2002،العدد24 ،مرجع سابق، نقلا عن Yves Guyon، ص79

[3] مجلة المدرسة الوطنية للادارة ،مرجع سابق،ص78

مقاييس التسيير ، وحيث حسب نفس المادة ،تراوحت بين الانذار و التوبيخ ،و المنع من ممارسة بعض المهام ،التوقيف المؤقت،انهاءمهام، سحب الاعتماد.

ليضيف المشرع كنوع من العقوبات التكميلية قد تقضي اللجنة بدلاعنها أواضافة لها بعقوبة مالية تكون مساوية على الأكثر لرأسمال الأدنى الذي يلزم البنك أوالمؤسسة المالية بتوفيره ، كما أضافت المادة 114 مكرر من الأمر 04/10 بأنه عندما تبت اللجنة المصرفية فإنها تعلم الكيان المعني بالوقائع المنسوبة إليه عن طريق وثيقة غير قضائية أو بأي وسيلة أخرى ترسلها إلى ممثله الشرعي ،ويجب أن يرسل الممثل الشرعي للكيان المعني ملاحظاته إلى رئيس اللجنة في أجل أقصاه ثمانية (8) أيام ابتداء من تاريخ إستلام الإرسال ويستدعي الممثل الشرعي للكيان المعني بنفس القواعد المتبعة سابقا للإستماع إليه من طرف اللجنة ويمكن أن يستعين بوكيل [1].

1- الجزاءات المقررة لممثلي المؤسسة المصرفية

ا-التوقيف المؤقت للمسير:

ذكرتها المادة 04/114 ولكن لم تتطرق لمدة الايقاف ،الا ان النظام 05/92[2]، في المادة 02/10 منه نصت على أن مدة الايقاف تكون من ثلاث أشهر الى ثلاث سنوات يعلن فيه القرارو تحدد فيه الخطا المرتكب، و يطرد في حال تكرار الخطأ.يترتب على توقيف المسير أثر يتمثل في تعيين قائم بالادارة يكون مؤقتا أو عدم تعيينه بمعنى حسب الظروف، اذ توقيف المسيرين يشل حركة ونشاط البنك ،و توقيف مسير وأحد لا يؤثر لذا لا ضرورة هنا من تعيين قائم، و بالتالي أمر تعيين المدير المؤقت كاجراء مصاحب للعقوبة التاديبية امر متروك للسلطة التقديرية للجنة .

ب- نزع صفة ممثل بنك:

حسب نص المادة 11 من النظام 05/92 الذي ذكرناه سابقا :"لا يمكن لايشخصيرتكب خطا مهنيا جسيما خلال ممارسته العامة لوظائفه ،و حسب مفهوم المادة 10 اعلاه ،أن يكون من المستخدمينالمسيرين لمؤسسة طوال فترة لا تقل عن ثلاث سنوات دون المساس بتطبيق العقوبات التي ينص عليها القانون".بمعنىصفة ممثل البنك تنزع لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ،بسبب ارتكابه خطا جسيم أو أحد الموانع المنصوص عليها في المادة 80من الامر 11/03

---

[1] نص المادة 114 مكرر من الأمر 11/10 المعدل والمتمم، المشار إليه سابقا.
[2] النظام 05/92 المشار إليه سابقا
[3] وفاء عجرود،دور اللجنة المصرفية في ضبط النشاط البنكي ،المرجع السابق،ص86

و الأثـار المترتبـة عـن هـذا الاجـراء تعيـين قـائم بالادارةمؤقـت أو عـدم تعيينـه بمعنـى حسـب الظروف.

2-الجزاءات المقررة للمؤسسة المصرفية:

إن اللجنة المصرفية ليست فقط لجنـة لاصـدار العقوبـات ، أنمـا لهـا دور مهم فـي ايجـاد الحلـول المناسبة لاصلاح الاختلالات الحاصلة على مستوى البنك و المؤسسات المالية[1]،اذ و حسب نـص المـادة 164 مـن قـانون 90/ 10فهم يخضـعون لرقابـة اللجنـة المصـرفية التـي يمكنهـا أن تسلط عليهم عقوبات تأديبية مثل التوبيخ ، منع متابعة أعمال مراقبة بنك أو مؤسسـة ماليـة ،منـع الاطلاع على مهام مراجع حسابات بنك أو مؤسسة مالية لمدة ثلاث سنوات .

فان تكلمنا عن الانذار والتوبيخ[2]، هما جزاءان يكتسيان الطابع التقويمي ،اذ يهدفان لبعث نـوع من الحذر لـدى مؤسسـة القرض و مسيريها (وهذا بسبب الاخـلال بواجبـات المهنـة)،ولـم يحـدد المشرع الحالات التـي تستلزم التوبيخ والتـي تستلزم الانذار، ويمكننـا تصـنيفها كمـا وردت فـي المـادة، اذ احتل التوبيح الدرجـة الأولـى فـي ترتيـب العقوبـات التأديبيـة ، و تعنـي أنـه كلمـا كـان الخطأ يسيركان تقرير الانذار أنسب وعندما تزداد شدة الخطأ يتم الانتقال للتوبيخ.

وما يتعلق بالمنع من ممارسة بعض الأنشطة ، يتم اللجوء اليه في حال مخالفة البنك أو المؤسسة المالية لقواعد قانونيـة أو تنظيميـة فـي مجـال نشـاط من انشطتها، كمـا أن المشرع لـم يحـدد مـدة المنع من ممارسة النشاط وبالتـالي هو توسيع لمجـال السلطة التقديريـة للجنـة المصـرفية ،طبعـا على حساب مؤسسة القرض.

نفس الشـيء بالنسبة لسحب الاعتماد الذي يعنـي وضـع مؤسسـة القرض قيد التصـفية ،و بالتـالي فهذا الاجراء جد خطر اذ تفقد المؤسسـة نشـاطها و تسير فـي طريـق الحل ، لهـذا السبب جعلهـا المشرع في الدرجة الاخيرة لسلم الجزاءات[3] .

هذه القرارات قابلة للطعن وفقا لمبـادئ القـانون الاداري دون سواها من القرارات الصـادرةعن اللجنة.

---

[1] ميمي حدايبي،مداخلة "دور استقلالية بنك الجزائر في تفعيل تطبيق تطبيق القواعد الاحترازية ،المؤتمرالعلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة يومي 11و2008/03/12.

[2] المشرع استبدل مصطلح التنبيه واللوم في القانون 10/90 بمصطلحي الانذار والتوبيخ في الامر 11/03

[3] وفاء عجرود،اللجنة المصرفية وضبط النشاط البنكي ،مرجع سابق ،ص128

المطلب الثاني:الرقابة القانونية على أعمال اللجنة المصرفية

تنصب رقابة اللجنة المصرفية في المجال البنكي على أشخاص محددين و أعمال معينة فمن حيث الأشخاص تمتد الرقابة الى مجموع البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية المعتمدة من طرف بنك الجزائر ،أما من حيث الموضوع فهي تراقب حسن تطبيق البنوك و المؤسسات المالية للانظمة السارية، وهذا وفقا لآليات تحكم سير الجلسات ،بمعنى يمكنها ليس فقط مراقبة البنوك والمؤسسات المالية التي تم اعتمادها من طرف مجلس النقد والقرض بل تتعداها الى الاشخاص غير المعتمدين الذين يزاولون نشاطات مماثلة لتلك النشاطات التي تزاولها البنوك و المؤسسات المالية[1]،و سنتطرق في هذا المطلب آليات الرقابة القانونية (الفرع الاول) ،والرقابة القضائية (الفرع الثاني).

الفرع الأول:آليات الرقابة القانونية

وتقوم في ذلك على نوعين من التحريات:رقابة على أساس الوثائق (مستندية)، ورقابة في عين المكان (رقابة ميدانية) ،اذ المشرع الجزائري أوكل هذه المهمة لهيئات متخصصة تراقب ،و تنظم توزيعها و حسن سيرها ،اما المشرع الفرنسي اولاها للامانة العامة للجنة المصرفية الفرنسية[2]، سنتطرق لكل نوع كما يلي:

أولا : الرقابة المستندية

في هذا النوع اللجنة المصرفية تقوم بأعمالها الرقابية على أساس وثائق مستندية ، و هذا بمساعدة البنك المركزي الذي يعين من بين مستخدميه من يقوم بتنظيم هذه الرقابة المستندية للجنة، اذ تعتمد على مختصر الوثائق التي تعدها المفتشية العامة لبنك الجزائر[3] ، و تقوم بتحليل الوثائق الدورية التي ترسلها البنوك المعنية بغرض المراقبة البنكية،**و** تسمى هذه الرقابة بالرقابة الدائمة تتولاها هيئة متخصصة في اطار المديرية العامة لهيئة التفتيش العامة المنشاة سنة 2001، تقوم حسب تصريح المدير العام للمفتشية العامة لبنك الجزائر ،بالرقابة بناءا على الوثائق المتوفرة لدى مؤسسات القرض كما لها ان تطلب جميع المعلومات والاحتجاجات و الاثباتات لممارسة مهمتها الرقابية ،و لها ان تطلب تبليغها باي مستند او اي معلومة ،و لايحتج أمامها بالسر المهني، وبين التصريحات التي تقوم بها التصريح بخصوص المخاطر حيث انها ملزمة بذلك(التصريح) شهريا ،وهو مايعرف بالنموذج (ر10).كذلك التصريح لدى مديرية

---

[1] دورية منشورات مجلس الامة بمناسبة اليوم البرلماني الاول حول قانون البنوك ،مجلس الامة 2005/06/05،مداخلة السيد معاشو بن عامر ،اللجنة المصرفية امام رهانات و الافاق المستقبلية لقانون الافلاس المطبق على البنوك والمؤسسات المالية،ص68.

[2] وفاء عجرود،اللجنة المصرفية وضبط النشاط البنكي ،مرجع سابق،ص132

[3] وفاء عجرود، دور اللجنة المصرفية في ضبط النشاط البنكي ،المرجع سابق، ص 43

الدراسات وهو تصريح عن المخاطر الشهرية التي تقوم بها كل سداسي ،اذ في سنة 2004 أصبحت الرقابة المستندية أكثر عملية تتطابق وتلتحق بالخصائص العامة للرقابة على أساس الوثائق حسب لجنة بال ،ومواضيعها

- استغلال التقارير لتحسين فعالية الرقابة على أساس المستندات

- تحليل تصريحات البنوك و المؤسسات المالية في اطار الرقابة وطلب المعلومات.

و حددت التعليمة 99/04الصادرة في 1999/08/12 نماذج هذه التصريحات،كذلك التصريح على مستوى الالتزامات عن طريق الامضاء حسب التعليمة 02/08الصادرة في 2002/12/26 ،والتصريح بالقروض المسلمة للاطارات الذي يتم لدى مديرية القروض كل ثلاثي حسب التعليمة 02/99 الصادرة في 1999/04/07،كما لها أن تطلب تقارير محافظي الحسابات للبنوك وميزانياتها.أما فيما يتعلق بنشر الحسابات يقع على عاتق البنوك و المؤسسات المالية تنظيم حساباتها وفقا لشروط محددة من مجلس النقد والقرض ،ويجوز بشان ذلك تمديد اجل نشر الحسابات بترخيص من اللجنة المصرفية اذ تعتبر صاحبة الاختصاص الوحيد في ذلك لاجل تراه مناسبا و هذا بصفة استثنائية [1].

اذن الرقابة المستندية تتأسس على النتائج الموضوعة من طرف وتحت المسؤولية التامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر[2]،اللجنة المصرفية وفق هذا النوع من الرقابة تعتمد على الوثائق العامة المنصوص عليها في القانون التجاري ،مثل تقريرالتسيير المتعلق بمجلس ادارة البنك أوالمؤسسة المالية ،حساب الاستغلال العام ،حساب النتائج ، الميزانية ...الخ.

ثانيا:الرقابة الميدانية:

وتكون هذه الرقابة بناءا على ما يقدمه محافظ بنك الجزائر في تقريره الاختياري ،بمعنى على اساس برنامج يحدد دوريا خلال مداولة اللجنة المصرفية[3]،اذ يعطي تعليمات لاجراء تفتيش ميداني لدى البنك المعني ،حيث ان المفتشية لا يمكنها القيام بذلك تلقائيا ،الا بطلب من محافظ بنك الجزائر أو اللجنة المصرفية ،و تتم هذه الرقابة بمراكز البنوك ،ووفقا لبرنامج تقرره دوريا اللجنة المصرفية[4]،و تسمح الرقابة في عين المكان من التحقق من شرعية العمليات المصرفية المنجزة والمطابقة ، ومطابقة ما يصرح به لبنك الجزائرمع المعطيات الرقمية المحصل عليها و التي تمت مراقبتها .وقد نصت المادة 13 والتي تعدل وتتمم الأمر 11/03

---

[1] سليمة زنوفي ،الرقابة المصرفية في اطار القانون الوضعي الجزائري ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير فرع دولة ومؤسسات عمومية،جامعة بن عكنون،كلية الحقوق ،سنة 2011-2012،ص127.

[2] وفاء عجرود،اللجنة المصرفية وضبط النشاط المصرفيالمرجع السابق،ص134

[3] معاشو بن عاومر،المرجع السابق ،ص70

[4] صابرينةادير وسميرة حداد ،المرجعالسابق،ص61

والتي أضافت المادة 116 مكررمن الأمر 04/10 على أنه " يرسل رئيس اللجنة إلى رئيس الجمهورية سنويا تقرير اللجنة المصرفية حول رقابة البنوك والمؤسسات المالية [1]

أن هذا النوع من الرقابة يهدف الى التحقق من حسن التسيير و الاحترام الصارم للقواعد المهنية ،اذ تمكن من تحديد نقاط القوة و الضعف في تسيير البنك[2].

وبعد نهاية كل عملية رقابية في المقررات ،يحرر القائمون بهذه العملية تقريرا يتضمن نتائج التحقيق و كذا تحديد الأخطاء و المخالفات المكتشفة مع ابداء ملاحظات دقيقة بشأنها و اقتراح توصيات خاصة.

الفرع الثاني:سير جلسات اللجنة المصرفية

أولا :التنظيم الاجرائي الملازم لانعقاد الجلسة التأديبية

قد تكون جلسات اللجنة المصرفية عادية يتم انعقادها و فقا لما هو متعارف عليه بحضور ثلاثة اعضاء يرأسهم المحافظ ،او جلسات غير عادية في حال التشكيلة التأديبية،حيث يكون حضور جميع أعضاءها الزاميا[3] ،ومن هذا المنطلق نقوم بدراسة التنظيم الاجرائي للجلسات التاديبية ونذكر المراحل الاجرائية لها كما يلي :

1-انعقاد الجلسة التأديبية

سنتطرق لانعقاد جلسات اللجنة ،وبعدها القرارات الناتجة عن انعقاد عن هذه الجلسات.

أ- شروط صحة انعقاد الجلسة

يحضر جلسات اللجنة المصرفية كل من المحافظ كرئيس للجنة ،كل اعضاء اللجنة –طبعا وفقا للنصاب القانوني- ، الأمين العام ،الاطراف المعنية (ممثل مؤسسة القرض).

« Lorsque la commission bancaire decide en session pleniere de l’ouverture d’une banque ou procedure disciplinaire al’encontre d’une banque ou d’un etablissement financier, un acte de griefs consignant les faits reproches est etabli par les services du secretariat general deLa commision bancaire.Apres examen et adoption en session pleniere, ledit acte est notifie

---

[1] نص المادة 116 مكرر من الأمر 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المشار إليه سابقا

[2] سمير ايت عكاش ،المرجع سابق،ص86

[3] وفاء عجرود،دور اللجنة المصرفية في ضبط النشاط البنكي،المرجع السابق،ص103

Par acte extra judiciare ou selon les formes prevues a cet effet par le code le procedure civile[1] . »

وحسب نص المادة المذكورة أعلاه من النظام الداخلي للجنة المصرفية ،فاللجنة تنهي الى علم البنك او المؤسسة المالية الوقائع المنسوبة لها، و هذا عن طريق رسالة مضمنة مع اشعار بالاستلام، ترسل لممثلها القانوني ، و هذا وفقا لقانون الاجراءات المدنية والإدارية يحدد فيها أن المرسل اليه ملزم بارسال ملاحظات مكتوبة الى رئيس اللجنة المصرفية،وقد حددت المادة 15من الظام الداخلي أجل 15 يوم يتم احتسابها ابتداءا من تاريخ التبليغ ،و يمكن تمديده بطلب من الممثل القانوني.

أما بشان التبليغ حسب القانون 09/08 المتضمن قانون الاجراءات المدنية و الادارية ،أصبح بواسطة محضر قضائي[2]،و بمجرد أن تحدد تاريخ الجلسة يتم استدعاء الممثل القانوني للمثول أمام اللجنة المصرفية –يجب ان يصل التكليف بالحضور في حدود 15 يوما على الاقل قبل تاريخ الجلسة[3]، وارسال الاستدعاءات ،هو لتمكين الاطراف من الاطلاع على الملفات التاديبية،وكذا اعداد مذكرات الدفاع في اللجنة ، بالاضافة لتوفر جملة من الشروط في العضو المشارك في الجلسة حتى يسمح له بذلك ، علما ان النظام لم ينص عليهانذكر منها:

- عدم وجود علاقة مصلحة بين العضو و مؤسسة القرض محل الاجراء التأديبي في القضية موضوع الجلسة (مؤسسة القرض محل الاجراء التاديبي).
- ان لايكون المشارك في المداولة ،قد مثل أو يمثل أحد الأطراف المعنية بالقضية .
- عدم وجود صلة قرابة حتى الدرجة الرابعة بين العضو المشارك في المداولة وأحد الاطراف.

في جميع الحالات وجب تحلي الأطراف بالمحافظة على السر المهني[4]، بمعنى اتصاف صفة السرية في جلساتها لجميع المشاركين فيها.

---

(1) المادة 14 من النظام الداخلي للجنة المصرفية،نقلا عن وفاء عجرود،اللجنة المصرفية وضبط النشاط البنكي،المرجع السابق،ص146.

(2) وفاء عجرود،اللجنة المصرفية و ضبط النشاط المصرفي ،المرجع السابق،ص146

(3) لمادة 02/11 ، من النظام الداخلي للجنة المصرفية،نقلا عن عجرود وفاء ،المرجع السابق.

(4) وفاء عجرود،دوراللجنة المصرفية في ضبط النشاط المصرفي،مرجع سابق،ص105

ب ـاحترام الضمانات الأساسية خلال الجلسة التأديبية

مما لا شك فيه أن مهام اللجنة المصرفية حساسة جدا كونها تتعلق بالاقتصاد الوطني مباشرة وبالتالي من المهم احاطتها بالعديد من الضمانات ،والاستقلالية هي أهمها[1] فوجب مراعاتها ، فقد نصت المادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان على أربع شروط[2] بهذا الشان منها:

- وجب أن تكون المحاكمة عادلة.
- احترام حقوق المواجهة والدفاع.
- أن تكون معلومة (بمعنى ذات مواعيد معلومة).
- أن تكون صادرة عن محكمة مستقلة ومحايدة (حسب نص المادة 4/17 من النظام الداخلي للجنة المصرفية).

فان اللجنة المصرفية من هذه المبادئ و الضمانات، وهل هي فعلا مكرسة في جلساتها ؟

-1- مبدا المواجهة: Le principe de contradictoire

توافر هذا المبدأ يستلزم جانبين :

- أن مايقدم للقاضي من مستندات ، أوراق وأدلة بواسطة أحد الطرفين ،وجب أن يكون في متناول الطرف الاخر أي: وجب ان يعلم بهو يناقشه و بالمقابل يحاول اثبات عكسه بمعنى نفيه.
- ان القاضي لا يستطيع أن يبني حكمه إلا على الأدلة التي جمعها، و ناقشها في الجلسة وعلم بها الاطراف.

نلمس تكريسا لهذا المبدأ في نص المادة 111 من الامر 11/03:"...بعد اتاحة الفرصة لمسيري هذه المؤسسة لتقديم تفسيراتهم ".

و بالتالي فهي تكرس حق التبليغ بالمخالفات قبل أن يتم فتح الاجراء التأديبي،واستدعاء الممثل القانوني للمثول أمام اللجنة المصرفية، وحق الاطلاع على الملف ،و بالتالي فهذا المبدا مكرس فيها.

-2- مبدا احترام حقوق الدفاع: «Le principedu respect des droits de la defence يعني هذا المبدأ لكل شخص حق الحصول على وسائل الدفاع في اي أجراء يمس بحقوقه ، اذ يمكن للممثل القانوني لمؤسسة القرض من خلاله الحضورمع محام معتمد لدى المجلس، و مع ممثل جمعية البنوك و المؤسسات و المؤسسات المالية ،كما له حق الاطلاع على الملف التاديبي على مستوى الأمانة العامة للجنة المصرفية[3]، وعليه فهذا المبدأ مكرس من باب

---

[1] امين زاوي،اليات الضبط البنكي في الجزائر،مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في الحقوق،فرع دولة ومؤسسات عمومية ،جامعة الجزائر1،السنة الجامعية 2012-2013،ص53

[2] وفاء عجرود،المرجع نفسه،ص105و106

[3] وفاء عجرود،اللجنة المصرفية و ضبط النشاط البنكي ،مرجع سابق،ص22.

-حق الاطراف المعنية بالقضية بأن تمثل اثناء الجلسة ،أو تحضر محاميها ،أوأي شخص تختاره (بمعنى الحضور الشخصي للأطراف غير ضروري حسب نص المادة 03/17 من النظام الداخلي للجنة المصرفية).

-3- مبدأ سرية القضايا والمحافظة عليها:

كما ذكرنا سابقا بأن جلسات اللجنة المصرفية في المجال التأديبي هي جلسات سرية [1]،و بعد استكمال كل الاجراءات والشروط ، تفتتح الجلسة بحضور جميع الأطراف للتدخلات الشفويةأمام اللجنة وفقا للترتيب التالي:

- يتدخل المقرر الذي تابع الملف التاديبي ليسرد ما تم التوصل اليه اثناء قيامه بمهامه دون ابداء رأيه.

- تتدخل الاطراف المعنية بنفسها عن طريق محاميها[2]،بالاضافة لأنه يمكن الاستماع لأي شخص بامكانه تقديم معلومات تفيد الفصل في القضية[3]، أما عن امكانية الاستماع للوزيرالمكلف بالمالية فتبقى مقيدة بطلب منه[4].

2- اتخاذ القرارات التأديبية

ا- كيفية اتخاذ القرارات

- مداولات اللجنة المصرفية:

يتم التداول لاعضاء اللجنة المصرفية فيما بينهم في جلسة سرية، بحسب نص المادة 20 من النظام الداخلي للجنة المصرفية.

- صدور القرار:

يتم اتخاذ قرارات اللجنة المصرفية بالأغلبية، و في حال تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا(المادة 01/20 من النظام الداخلي للجنة المصرفية) ،نجد نفس الأمر بالنسبة للقانون الفرنسي ،باستثناء حالات الاستعجال يكون التداول فيها بالاجماع.

و لكون عدد الأعضاء للجنة المصرفية في القانون الجزائري،هو زوجي وحضورهم جميعا الزاميا يحتم وجود حالة تساوي الأصوات في معظم الحالات ، و مما يلزم ترجيح صوتالرئيس و هو حل غير معقول

– يعني في كل مرة نرجح صوت الرئيس، بالعكس في ظل القانون 10/90 لم نسجل هذه الحالات كون عدد الاعضاء كان فرديا.

---

[1] المادة 1/20من النظام الداخلي للجنة المصرفية،نقلا عن وفاء عجرود،مرجع سابق ص149.
[2] المادة 04/19، من النظام الداخلي للجنة المصرفية،المرجع نفسه، ص150.
[3] المادة 04/108،الامر11/03،المرجع السابق.
[4] المادة 01/107،الامر11/03،المرجع السابق.

ما يجب الاشارة له ان على اللجنة المصرفية الالتزام باصدار قراراتها بحسب ما هو وارد في التقرير او المحضر المحرر من طرف المقرر المعين من بين اعضاء اللجنة ،و هذا بامر من الرئيس (المحافظ).

اضافة لذلك فالقرارات الصادرة تكون محصورة بما تم تناوله من نقاط في التقرير ، بمعنى بما تم مناقشته في الجلسة ، كذلك استنتاجات الخبرة ،و ايضا وجب تسبيب ذلك كون التعليل يجعلها أكثر حجية.

ب- احترام مبدأ التناسب:"Principe de Proportionnalite"

يعني هذا المبدأ أن على اللجنة المصرفية اختيار الجزاء المناسب والضروري لمواجهة هذا النوع من التقصير المرتكب [1]،بمعنى لا اسراف في توقيع الجزاء ،ولاغلو في تقديره ، و لتطبيق هذا المبدا وجب احترام جانبين:

- الالتزام بالمعقولية في توقيع الجزاءات الادارية.
- الالتزام بعدم التعدد الجزائي على مخالفة واحدة.

بهذا الشأن نلاحظ تعدد واختلاف للعقوبات المفروضة من اللجنة المصرفية ،بالاضافة لتحديد حد أقصى الجزاءاتالمالية،والتدرج في ترتيبها ، مما يجسد نوعا من المعقولية أما **الجانب الثاني المتعلق بعدم التعدد الجزائي**،فاننا نسجل سكوت المشرع بين اللجنة والقاضي الجزائي،اذ في حقيقة الأمر يتقاسم معها الدور العقابي (اللجنة المصرفية والقاضي)،

الا أن سلطة العقاب المخولة للجنة المصرفية تشبه السلطة القمعية للقاضي ، فتلعب دور وقائي ردعي،بذلك في المجال المصرفي يعتبر هدفه أساسيا يتمثل في ازالة التجريم عن المجال الاقتصادي والمالي بصفة عامة[2]، وهذا بفرض عقوبات تكون قمعية للحد من هذه السلوكات التي تمس الميدان الاقتصادي و المالي.

ثانيا: التنظيم الاجرائي اللاحق على انعقاد الجلسة

باصدار القرارات بمختلف انواعها ،تليها اجراءات اخرى كما يلي:

1- تبليغ القرارات:

يقوم بهذه المهمة الامين العام ،بواسطة عقد غير قضائي،اوحسب مقتضيات قانون الاجراءات المدنية[3]، حسب ما ذكرته المادة 4/107 من الامر 11/03، والاشخاص المبلغة تتمثل في

---

[1] وفاء عجرود،دور اللجنة المصرفية في ضبط النشاط المصرفي،المرجعالسابق،ص109.

[2] عبد الكريم موكة،مداخلة بعنوان مبدا التناسب ضمانة امام السلطة القمعية لسلطاتالضبط،الملتقىالوطني،جامعة عبد الرحمان ميرة،بجاية،ص322.

[3] وهذا قبل صدور قانون الاجراءات المدنية و الادارية

الاشخاص الطبيعية و المعنوية المعنيةكما تبلغ ايضا الى كل من بنك الجزائر ، الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسلت المالية ،والمتعلقة بمحافظي الحسابات تبلغ الى المعنيين و الى تنظيم مهنة محافظي الحسابات[1].

وتعتبر هذه العملية العمليةذاتاهمية اذ هي قرينة ضد الاطراف المعنية في احتجاحهم بعدم تسليمهم لتلك القرارات من جهة ،كما تعتبر نقطة لانطلاق الاجال الممنوحة لهؤلاء حتى يتمكنوا من الطعن فيها من جهة اخرى ، و التي حددت بمدة 60 يوما ابتداءا من تاريخ التبليغ تحت طائلة رفضه شكلا[2].

-نشر القرارات:

نلاحظ سكوتا للمشرع الجزائري بهذا الشان ، اذ لم يذكر لنا الجهة المسؤولة عن نشرهذه القرارات ، ولا حتى موضوع النشر في حد ذاته، بعكس المشرع الفرنسي ،الذي صرح بان اللجنة المصرفية يمكن لها تقرير ان العقوبات المتخذة تكون موضوع نشرعلى نفقة الشخص المعنوي المعاقب في الجرائد ، أو حسب ما تحدده اللجنة[3]، بالعودة للمشرع للجزائري فقد تكلم في الامر 11/03 في المادة 03/65 على قرارات مجلس النقد والقرض على انها تنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية .

المطلب الثالث:الرقابة القضائية للجنة المصرفية

لكي تكون وظيفة الضبط شرعية و مطابقة للنظام القانوني الذي يحكمها وجب ان تخضع لمبدا المشروعية وايضا الرقابة القضائية و كون اللجنة المصرفية باعتبارها سلطة ادارية مستقلة و جب تكريس حق الطعن في قراراتها ،من خلال دعوى الالغاء التي سنقوم بدراستها في هذا الفرع.

الفرع الأول :دعوى الالغاء:

إن امكانية العقاب المتاحة للجنة المصرفية ،خاصة بالمدى الذي رأيناه يفرض اتاحة الامكانية للاشخاص المعنيين بالقرار التأديبي للطعن فيه ،حسب ما نصت عليه المادة 146 من ق 10/90 ، (الملغاة)على امكانية الطعن أمام مجلس الدولة خلال 60 يوما من تبليغ القرار 4 هذا الطعن هو طعن بالالغاء،يؤسس على أحد أوجه الالغاء المعروفة من عيب الاختصاص ،عدم احترام الاجراءات ،والانحراف بالسلطة،مخالفة القانون[4].

---

(1) المادة 23 من النظام الداخلي للجنة المصرفية،نقلا عن وفاءعجرود،مرجع سابق،ص152

(2) المادة 3/107من الامر11/03،المرجع السابق

(3) وفاء عجرود،دور، اللجنة المصرفية في ضبط النشاط المصرفي ،المرجع السابق ،ص153.

(4) منى بلطرش،السلطات الادارية المستقلة في المجال المصرفي:وجه جديد لدور الدولة،ادارة–مجلة المدرسة الوطنية للادارة،المجلد12،العدد2،العدد24،سنة 2002،مركز التوثيق والبحوث الادارية،الجزائر ،ص80 .

فدعوى الالغاء :هـي تلـك الـدعوى التـي يرفعهـا أحـد الافـراد أو الهيئـات الـى القضـاء الاداري ،يطلب الغاء أواعدام قرار اداري مخالف للقانون

هذا التعريف يدفعنا للتساؤل:هل كل القرارات التي تصدرها اللجنـة المصـرفية قابلـة للطعن؟وان كانت قابلة، هل تتميز اجراءات الطعن التـي تخضـع لهـا قرارات اللجنـة لنفس الاجراءات التـي تخضع لها السلطات الادارية التقليدية ؟.

- أولا : حق الطعن في قرارات اللجنة المصرفية

1- القرارات القابلة للطعن

جـاء فـي نـص المـادة 2/107مـن الامـر 11/03:"تكـون قـرارات اللجنـة المتعلقـة بتعيـين قـائم بالادارة مؤقتا،أوالمصفي ، والعقوبات التأديبية وحدها قابلة للطعن القضائي."

نستشف من نص المادة السالفة الذكر،ان قرارات اللجنـة المصـرفية القابلـة للطعن حصـرها المشرع فيما يلي:

ـــ القـــرارات الخاصـــة بالعقوبـــات التاديبيـــة المنصـــوص عليهـــا فـــي المـــادة 114مـــن الامر11/03.القرارات المتعلقة بتعيين مدير أو مصف.

هذا الأمر يدفعنا للتساؤل ماذا بشأن القرارات الأخرى ؟

القانون الفرنسي فرق بين القرارات ذات الطـابع الاداري ،التـي يكـون الطعن فيهـا أمـام مجلـس الدولة من أجل التعسف في استعمال السلطة المفتوح أمام الغير،ويتم الفصل فيها ابتدائيا و نهائيا ،و فـي حالـة مـا اذا كانـت القـرارات تأديبيـة فاللجنـة المصـرفية تعتبـر محكمـة اداريـة ، ويكـون الطعن فيها بالنقض أمام مجلس الدولة و يكون حقا للاطراف فقط ،وان تم نقضـه يمكنـه ارجـاع القضية اليها لكن يمكنه تقويمه[1]،بمعنى لمجلس الدولـة دور فـي مدى قانونيـة القرار المطعون فيه.

2- الجهة المختصة بالنقض:

حسـب النظـام 01/98[2]،المتعلـق باختصاصـات مجلـس الدولة،سـلطات الضـبط المسـتقلة مـن الهيئات الوطنية التي يعود الاختصاص بالنظر في الطعون المقدمة في قراراتها لمجلس الدولـة، وهذا مـا نصـت عليـه المـادة 09منـه،نفس الامر ينطبق علـى اللجنـة المصـرفية باعتبارهـا هيئـة ضابطة في المجال البنكي، وعمليا ،فمجلس الدولـة في اطـار ممارسـته الرقابيـة علـى قرارات

---

[1] وفاء عجرود،دور اللجنة المصرفية في ضبط النشاط المصرفي ، المرجع السابق،ص155

[2] القانون العضوي 01/98،المؤرخ في04صفرعام 1419 الموافقلـ 1998/05/30 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة تنظيمه وعمله.

سلطات الضبط المستقلة بالغاء بعض القرارات المتعلقة باللجنة المصرفية ومجلس النقد والقرض ،و هذا استنادا لعيب عدم الاختصاص[1].

بالاضافة لأن اللجنة المصرفية لايمكنها النطق بالقرارات التأديبية الا بعد احترامها لمختلف الاجراءاتالمنصوص عليها في المادة 11 التي أضافت المادة 114 مكررمن الامر 04/10[2]،المتعلق بالنقد و القرض .

و عليه فقد خول المشرع الجزائري لمجلس الدولة النظر في الطعون ضد القرارات الصادرة عن سلطات الضبط المستقلة في أغلبية النصوص المنشئة لها، وما يتعلق باللجنة المصرفية و التي تم تحديد القرارات القابلة للطعن كما يلي:

لجنة الضبط المستقلة	موضوع القرار	امكانية الطعن
اللجنة المصرفية	القرارات المتعلقة بتعيين قائم بالادارة مؤقتا او مصفي و العقوبات التاديبية.	إمكانية الطعن امام مجلس الدولة نص المادة 107 المعدلة من الامر 11/03.
	القرارات الاخرى من غير الذكورة اعلاه.	لايجوز الطعن فيها بمفهوم المخالفة لنص المادة 107 من الامر 11/03.
من إجتهاد الطالبتين		

من خلال المادة السابقة الذكر نلمس نوعا من السكوت للمشرع الجزائري حول امكانية الطعن لبعض القرارات أو النص صراحة على عدم قابليتها للطعن القضائي ، فهذا لايكسبها الحصانة القضائية[3]،اذ حسب نص المادة 143 من دستور 96 التي تنص على ان جميع القرارات الادارية تخضع للرقابة القضائية، كذلك نص المادة 09 من القانون العضوي 01/98 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة،التينصت على أن: مجلس الدولة ينظر لأول وآخر درجة في الطعون بالالغاء ضد القرارات الفردية الصادرة عن الهيئات العمومية الوطنية .

و كمثال عن قرارالمجلس الدولة:

---

[1] موسى رحموني ،الرقابة القضائية على سلطات الضبط المستقلة في التشريع الجزائري ،مذكرة لنيل درجة ما جستير في العلوم القانونية و الادارية ،تخصص قانون اداري و دارة عامة ، جامعة الحاج لخضر بباتنة،ص100

[3] الامر04/10 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم،المشار إليه سابقا.

[3] موسى رحموني، المرجع نفسه، ص115

فصله في طعن بنك الجزائر الدولي AIB ضد اللجنة المصرفية المتعلق بطلب إبطال قراراللجنة المصرفية بتعيين متصرف اداري مؤقت[1].

ثانيا :الطابع الاستثنائي لاجراءات الطعن في قرارات اللجنة المصرفية

1- التظلم الاداري المسبق:

يلجا الطاعن في معظم الحالات في حال صدور بحقه قرار اداريصريح أو ضمني بالرفض للادارة المصدرة للقرار،قبل اللجوء لمجلس الدولة فيقدم تظلما لنفس الجهة أو الجهة التي تعلوها (الجهة صاحبة القرار الاداري المتظلم بشانه) طالبا اعادة النظر في القرار سواءا بسحبه أو تعديله [2].

للعلم فان المشرع الجزائري لم يشر لهذا الاجراء في أحكام ق، ن، و،ق كشرط لرفع دعوى الالغاء و بالتالي فدور هذا الأخير لا يتعدى الغاء القرارمحل الدعوى ،ومن جهة أخرى كذلك لم يشر لدعوى التعويض لم تشر اليها النصوص المنشأة لسلطات الضبط المستقلة [3]،حيث في المادة 146[4]، خرجت عما هو مقرر في ق إ م و إوبما يتعلق بالاجال و الاجراءات ،لم تنص أيضا على طعن مسبق ،الا أنها تشترط أن يرفع الطعن في أجل 60 يومان اذ التظلم هو طلب يقدم لمجلس النقد والقرض.

2-آجال الطعن:

حسب المادة 02/107 [5]، فميعاد الطعن المقرر هو 60 يوما تحتسب من تاريخ التبليغ تحت طائلة الرفض شكلا، وهذا يعتبر خروجا عن نص المادة 280 من ق إ م و [6]،على أن يرفع الطعن أمام المحكمة العليا شهرين من تاريخ تبليغ قرار رفض التظلم الاداري أو ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطعن و السكوت عنه.

كما نلاحظ أيضا فاحتساب مواعيد الطعن ضد قرارات اللجة المصرفية ، تحتسب بالأيام و ليست بالأشهر، فحتى ولو كان الميعاد نفسه (60 يوما،شهرين) ،الا أن طريقة الحساب يمكن أن تؤدي الى امكانية اختلافهما، و بعد ظهور قإ م وإ الجديد فالمواعيد أصبحت (04) أشهر حسب نص المادة 907 والمادتين 829 و832.

---

[1] قرار 012101، المؤرخ في 2003/04/11 البنك الجزائري الدولي ضد محافظ بنك الجزائر، مجلة مجلس الدولة الجزائري العدد الثالث ،سنة 2003،ص135

[2] ابراهيم عبد العزيز شيحا،المرجعالسابق،ص451

[3] موسى رحموني، المرجع السابق، ص136

[4] نص المادة 146 من القانون 10/90،المرجعالسابق.

[5] نص المادة 02/107 من الامر 11/03،المعدل والمتمم المشار إليه سابقا.

[6] نص المادة 280 من الأمر 154/66 المتضمن قانون الاجراءات المدنية ، محل الالغاء ج ر،عدد 47 بتاريخ1996/06/09.

أ- الاثر الموقف للطعن (وقف تنفيذ القرار)

من منطوق المادة 107من الأمر 11/03 فهي تؤكدالزامية القرارات الصادرة عن اللجنة المصرفية مادامت تحترم الشرعية فيها ،الا أنه قد تحتوي بعض أسباب البطلان ،خاصة ما نلمسه في البنوك وعلاقتها بالادخار .

أوعلاقتها بالقرض، بالاضافة لأن دعوى الالغاء تستغرق وقتا طويلا ،وعليه فآثارالقرار حتى وأن تم الغاءه تكون تحققت كليا بشكل لايمكن تداركه مثل قرار التصفية أو تعيين مديرمؤقت ،قراراعلان التوقف عن الدفع،قرار سحب الاعتماد، فهنا وجب تمكين المعاقب من توقيف تنفيذ القراروباجراءات سريعة .

ورغم ذلك نلمس تذبذبا وعدم توحيد في موقف المشرع الجزائري ، في مسألة وقف تنفيذ القرارلسلطات الضبط فهو تارة ينص على عدم التوقف ، و يجيزه تارة أخرى[1].

اذا فلإعمال هذا الاجراء وجب توافر شرطين:

- **الاستعجال**:بمعنى يكون تنفيذ القرار محل الطعن يرتب نتائج يتعذرتداركآثارها الضارة طبعا في حالة الحكم بالغاءهذا القرار.

-الجدية: وهذا الأمر يرجع فيه الحكم للسلطة التقديرية للقاضي، من خلال تفحص الأوراق[2].

و بالنظر للعقوبات التي تتخذها اللجنة المصرفية فهي عبارة عن قرارات ادارية تكون قابلة للطعن بالالغاءأمام مجلس الدولة ، الا أنها رغم خطورتها وصعوبة معالجة آثارها فانها غير موقوفة التنفيذ[3]،هذا ما أكدته المادة 107 في فقرتها الاخيرة "...تكون الطعون من اختصاص مجلس الدولة وهي غيرموقوفة التنفيذ."

ب -مدى مسؤولية اللجنة المصرفية:

باعتبار اللجنة المصرفية من السلطات الادارية المستقلة فهي ليست هيئة قضائية وبالتالي قراراتها لاتكتسب حجية الشئ المقضي فيه و بالتالي هي مسؤولة عن مايلي :

- **في مواجهة المودعين**: في الحالات التالية:

-عدم القيام بالرقابة على مؤسسات القرض.

- عدم كفاية هذه الرقابة .

-التأخر التعسفي في القيام بها .

- **في مواجهة مؤسسات القرض**: في الحالات التالية:

---

(1) أمينة معوشي ، أوجذوب أمنة ،الازدواجية القضائية و قانون الضبط الاقتصادي ،مذكرة لنيل شهادة ماستر ،جامعة عبد الرحمان ميرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم قانون الاعمال ،2015/2014،ص40

(2) وفاء عجرود ،دور اللجنة المصرفية في ضبط النشاط المصرفي ،المرجع السابق،ص159

(3) امينة معوشي وأمنة أوجذوب،المرجع نفسه،ص41

- عدم القيام بالإجراءات الكافية لاعلامها .
- عدم إحترام الاجراءات المتبعة امامها في حالة الجلسات التأديبية.
- عدم الإلتزامبالسرالمهني حسب ما جاءت به المادة 117 من الامر11/03

مايجعلها عرضة للشهر و القضاء على مكانتها داخل الاقتصاد الوطني و الخارجي .

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للجنة المصرفية في هذا الفصل و تناولنا لإطاريها التنظيمي، والوظيفي نستنتج:

في **اطارها التنظيمي** :هي ذات طابع جماعي و مختلط في تشكيلتها ، وذات استقلالية نسبية مكرسة من خلال قراراتها ،بالاضافة لتمتعها بسلطات الرقابة والتحقيق و العقاب مما يساعدها على تفعيل مهمة الضبط وافتقادها للسلطة التنظيمية ، اذ يمكننا القول بهذا الشان ان اللجنة المصرفية لا تمتلك كل الوسائل لأداء وظيفة الضبط على أكمل وجه .

أما **عن إطارها الوظيفي**: فهو يدور بالأساس حول وظيفة الضبط المسندة اليها،حيث تقوم برقابة مؤسسات القرض متمتعة بسلطتي التقويم والتاديب في نفس الوقت معتمدة في ذلك على وسائل خاصة تتناسب مع طبيعتها والظروف التي تتدخل من في اطارها.

وبشأن قراراتها المتعلقة بتعيين قائم بالادارة مؤقت او مصفي و العقوبات التأديبية فهي تخضع للطعن بالالغاءأمام مجلس الدولة و ذلك وفقا لاجراءات خاصة تختلف عن تلك المعتاد عليها في قانون الاجراءات المدنية والإدارية .

وبشان تحديد مدى مسؤوليتها،فنلاحظ غيابا للتحديد الدقيق لكل من حقوق وواجبات اعضاءها (باستثناء واجب السر المهني) وايضا الاجراءات التأديبية التي يتعرضون لها في حالة الخطأ، ولكون شخصيتها المعنوية نسبية بعض الشئ ، فالسلطة التنفيذية تبقى هي المسؤولة.

وفي الأخير ورغم وجود نظام داخلي للجنة المصرفية الا أننا نلمس ضعفا للتأطير القانوني لوظيفتها في المجال البنكي.

خاتمـــــــــــــــــة

الخاتمة:

تعتبر مرحلة التسعينات مرحلة حاسمة في تاريخ الجزائر، بتبنيها النظام الليبرالي الحر، القائم على حرية المبادرة الفردية وفتح المجال لممارسة الأنشطة الاقتصادية ، بدون تمييز في إطار قانوني شفاف وتحفيزي .

حيث تم إنشاء سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي (اللجنة المصرفية)، والهدف من ذلك العمل على تطوير النظام المصرفي الجزائري ، إذ توصلنا لاعتبارها من بين السلطات الإدارية المستقلة ،والتي تجد محلها في المعيار العضوي المنصوص عليه في المادة 901 من ق إ م وإ وكذلك المنصوص عليه في المادة 09 من القانون العضوي 01/98 واعتبارها من بين الهيئات العمومية الوطنية ، وبالتالي تخضع لرقابة مجلس الدولة .

أما بالنسبة لتكييفها القانوني واستنادا إلى المعايير المعتمدة فقها وقضاءا، والمتمثلة في كل المعايير الشكلية من جهة والموضوعية من جهة أخرى، ومن خلال هذه الأخيرة تبين لنا الطابع المزدوج لها،إذ تعتبر هيئة إدارية لما تتخذه من إجراءات وتدابير إدارية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى هيئة شبه قضائية لما تمارسه من سلطة تأديبية ، إذ تعتبر الجهاز الوحيد المكلف برقابة العمل المصرفي .

وهنا يظهر اهتمام الدولة الجزائرية بالمجال المصرفي ، نظرا لأهميته في الاقتصاد الوطني هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان لزاما عليها أن تتماشى مع الظروف الاقتصادية في الدولة ،وكان ذلك بإصداره الأمر 11/03 المعدل والمتمم بالأمر 04/10 المتعلقان بالنقد والقرض .

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها ، وبالرجوع إلى واقع النظام المصرفي الجزائري نجده يفتقر في كثير من الأحيان إلى الفعالية والنجاعة، وكذا تعرضه للعديد من الأزمات والتي كادت تعصف بالنظام العام الاقتصادي للدولة ، وعليه ارتأينا أن نبدي بعض الاقتراحات المبنية على بعض النقائص التي لاحظناها من خلال معالجتنا لهذا الموضوع

نذكر منها :

- منح تكييف قانوني صريح لسلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي (اللجنة المصرفية) .
- الفصل بين التركيبة البشرية لكل من المجلس واللجنة من جهة وبين هاتين السلطتين وبنك الجزائر من جهة أخرى .

- تخويل اللجنة صلاحيات واسعة لتقوية النظام الرقابي وتفعيله .

- منح اللجنة صلاحية إعداد نظامها الداخلي بمقتضى نص صريح .

- منح هذه الهيئة استقلالية أكثر وتزويدها بالوسائل اللازمة لأداء مهام الضبطية

- لا بد من تدخل المؤسس الدستوري ودسترة هذه السلطة الإدارية لإزالة الغموض حول مشروعية استحداثها من جهة ، ومن جهة أخرى تحديد الجهة التي تملك صلاحية استحداثها سواء السلطة التنفيذية أو التشريعية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر:

أولا :الكتب:

باللغة العربية:

01- ناصيف الياس ، الكامل في قانون التجارة ــ عمليات المصارف ، جزء 3 ، عويدات ، بيروت ، سنة 1983 .

02- لباد ناصر، القانون الإداري ـ التنظيم الإداري ـ الجزء الأول ، طبعة ثانية ، بدون دار نشر ، الجزائر 2001 .

03- لعشب محفوظ،الوجيزفي القانون المصرفي الجزائري،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2004.

04- بوجملين وليد،سلطات الضبط الاقتصادية في القانون الجزائري، دار بلقيس، الدار البيضاء الجزائر

05- الطاهربلطرش، تقنيات البنوك،تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة الجزائ ط 02 ، 2000

06 - ابراهيم عبد العزيز شيحا ،القضاء الإداري، ولاية القضاء الإداري دعوى الإلغاء ، منشاة المعارف،الإسكندرية طبعة 2006 .

07- عجرود وفاء ، اللجنة المصرفية وضبط النشاط المصرفي ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر ، عمان

باللغة الفرنسية:

01-zouaimia Rachid‘ droit de la régulationéconomique ‘Bertiédition version premier la année 2007

02- zouaimiaRachid « les autoritésadministrativesindépendants et la régulationéconomique en Algérie – Houma’ Alger

ثانيا :الرسائل والدراسات الجامعية:

01 ـ منصور داود ، الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم في الحقوق ، تخصص قانون أعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر لسنة 2015 / 2016.

02 ـ خثير فريدة ، الرقابة المصرفية في الجزائر ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، تخصص علوم قانونية ، فرع قانون البنوك ، جامعة جيلالي ليابس ، سيدي بلعباس ، سنة 2018

03 ـ سمير حدري ، السلطات الإدارية المستقلة في المواد الاقتصادية والمالية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، كلية الحقوق والعلوم التجارية ، سنة2006

04 ـ عراب أحمد ، السلطات الإدارية المستقلة في المجال المصرفي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، فرع قانون أعمال ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، كلية الحقوق بودواو ، سنة 2007/2006 .

05 ـ وفاء عجرود ، دوراللجنة المصرفية في ضبط النشاط البنكي في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة منتوري قسنطينة ، سنة 2009 .

06 ـ زنوفي سليمة ، الرقابة المصرفية في إطار القانون الوضعي الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، فرع دولة ومؤسسات عمومية ، جامعة بن عكنون ، كلية الحقوق ، سنة 2012/2011.

07 ـ زاوي أمين ، آليات الضبط البنكي في الجزائر ، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في الحقوق ، فرع دولة ومؤسسات عمومية ، جامعة الجزائر 1 السنة الجامعية 2012 / 2013.

08 ـ رابحي عزيزة ، شفيقة طايبي ، الحماية القانونية للنشاط المصرفي ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، شعبة القانون الإقتصادي وقانون أعمال ، تخصص القانون العام للأعمال ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، 2014/2013

09 ـ وقواق مسعود ، السلطات الإدارية المستقلة في المجال المصرفي في الجزائر ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ،، تخصص قانون إداري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2014 / 2015.

10 ـ معوشي أمينة ، أوجدوب آمنة ، الإزدواجية القضائية وقانون الضبط الاقتصادي ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم قانون أعمال 2015/2014 .

11 ـ دحمان حمزة ، النظام القانوني للجنة المصرفية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، قانون أعمال ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2016/2015.

12 ـ طراد إلهام ، مروى مزهودي ، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د) ، شعبة علوم تجارية ، دفعة 2016 .

13 ـ إديرصبرينة ، حداد سميرة ،ميكانيزمات ضبط النشاط المصرفي ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ، فرع قانون أعمال ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية سنة 2016 .

14 ـ بودربالة ملية ، فراحتية أكرم ، مجلس النقد والقرض في النظام المصرفي الجزائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، كلية الحقوق ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، سنة 2017/2016

15 ـ رحموني موسى ، الرقابة القضائية على سلطات الضبط المستقلة في التشريع الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية والإدارية ، تخصص قانون إداري وإدارة عامة ، جامعة باتنة .

ثالثا:المداخلات والمقالات:

-المداخلات:

01 ـ راشدي سعيدة ، مفهوم السلطات الإدارية المستقلة ، ملتقى وطني حول سلطات الضبط المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي ، جامعة بجاية يومي 23 و24 ماي 2007 .

02 ـ بن زيطة عبد الهادي ، نطاق اختصاص السلطات الإدارية المستقلة في القانون الجزائري ، دراسة حالة لجنة تنظيم عمليات البورصة وسلطة ضبط البريد والمواصلات ،ملتقى وطني حول سلطات الضبط المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي ، جامعة بجاية يومي 23 و24 ماي 2007 .

03 ـ عسالي عبد الكريم ، لجنة قطاع الكهرباء والغاز ، ملتقى وطني حول سلطات الضبط المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي ، جامعة بجاية يومي 23 و24 ماي 2007 .

04 ـ طباع نجاة ، اللجنة المصرفية كجهة قمعية في مجال المساءلة المهنية للبنوك ملتقى وطني حول سلطات الضبط المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي ، جامعة بجاية يومي 23 و24 ماي 2007 .

05 ـ موكة عبد الكريم ، مداخلة بعنوان مبدأ التناسب ضمانة أمام السلطة القمعية لسلطات الضبط ملتقى وطني حول سلطات الضبط المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي ، جامعة بجاية يومي 23 و24 ماي 2007 .

06- دورية منشورات مجلس الامة بمناسبة اليوم البرلماني الاول حول قانون البنوك ،مجلس الامة 2005/06/05، مداخلة السيد معاشو بن عامر ،اللجنة المصرفية امام رهانات و الافاق المستقبلية لقانون الافلاس المطبق على البنوك والمؤسسات المالية

07- حدايبي ميمي، مداخلة "دور استقلالية بنك الجزائر في تفعيل تطبيق تطبيق القواعد الاحترازية ،المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة يومي 11و2008/03/12.

- المقالات

01 - بن لطرش منى، السلطات الإدارية المستقلة في المجال المصرفي، وجه جديد لدور الدولة، مجلة إدارة، عدد 02 – 2002.

02- مقالة من دورية، مجلة إدارة للمدرسة الوطنية للإدارة، السلطات الإدارية المستقلة في المجال المصرفي، العدد02، مجلد12، العدد24

رابعا : القوانين:

- النصوص التشريعية

01 – دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دار بلقيس ، الدار البيضاء، الجزائر

02 – قانون المنافسة ، سلسلة تحت إشراف د / مولود ديدان ، أستاذ محاضر بكلية الحقوق بودواو طبعة محينة ، دار بلقيس ، الدار البيضاء ــ الجزائر

03- قانون عضوي رقم 01/98 ، المؤرخ في 30 ماي 1998 يتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، جريدة رسمية عدد 37 صادرة 01 جوان 1998 معدل ومتمم .

04- قانون عضوي رقم 13/11، المؤرخ في 26 جويلية 2011 يعدل ويتمم القانون العضوي 01/98، المؤرخ في 1998/05/30 ، المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله جريدة رسمية عدد 43 الصادرة في 2011/08/03.

05- الأمر 47/71 المؤرخ في 1971/06/30، يتضمن تنظيم مؤسسات القرض جريدة رسمية عدد 55 الصادرة في 1971/07/06.

06- قانون رقم 10/90، المؤرخ في 1990/04/14 يتعلق النقد والقرض جريدة رسمية عدد 16 صادرة في 1990/04/18 (الملغى) .

07- قانون12/86، مؤرخ في 19اوت 1986،يتعلق بنظام البنوك والقرض،ج ر34 صادرة بتاريخ 1986/08/20.

08- قانون01/88 ،مؤرخ في 12جانفي1988 ،يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية،ج ر02 بتاريخ 1988/01/13.

09- مرسوم تشريعي 10/93، المؤرخ في 1993/05/23 يتعلق ببورصة القيم المنقولة ج ر عدد 34 صادر في 1993/05/23 معدل ومتمم بالأمر رقم 10/96، المؤرخ في 1993/01/10 عدد 03 صادر في 1996/01/14، المعدل والمتمم بالقانون 04/03 المؤرخ في 2003/02/17 ج ر عدد 11 صادر في 2003/02/19.

10- قانون رقم 03/200، المؤرخ في 2000/08/05 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ج ر عدد 48 صادر في 2000/08/06.

11- قانون 10/01، المؤرخ في 2001/07/03، يتضمن قانون المناجم ج ر عدد 35 صادر في 2001/07/04، معدل ومتمم بالأمر 02/07، المؤرخ في 2007/03/01 ج ر عدد 16 صادر في 2007/03/07.

12- الأمر 11/03 ، المؤرخ في 2003/08/26 يتعلق بالنقد والقرض ، ج ر عدد 52 صادر في 2003/08/27 ،المعدل والمتمم بالأمر رقم 01/09 ، المؤرخ في 2009/07/22 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 معدل ومتمم بالأمر 04/10 المؤرخ في 2010/08/26 ، ج ر عدد 50 ، صادرفي 2010/09/01.

13- القانون 09/08 ، المؤرخ في 2008/02/25 يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية .

14- الأمر 154/66 المتضمن قانون الإجراءات المدنية ، محل الإلغاء ج ر،عدد 47 بتاريخ1996/06/09.

15- النظام 05/92 المؤرخ في 1992/03/22،يتعلق بالشروط الواجب توافرها في مؤسسي البنوك و المؤسسات المالية و مسيريها و ممثليها،ج رعدد08 الصادرة بتاريخ 1993/02/07

16- النظام 09/92، المؤرخ في 1992/11/17 المتضمن إعداد الحسابات الفردية السنوية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها.

17 - النظام 01/04 ، الصادر في 4 مارس 2004، يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر،ج رعدد 27 ،الصادرة بتاريخ 2004/04/28.

18- النظام 91/ 10، المؤرخ في 1991/08/14، المتضمن شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية، ج ر عدد 25 صادرة في 1992/04/01.

[19-] **Instruction n 74/94 du29novembre 1994 relative a la fixation des règles prudentielles de gestion des banques et établissements financiers disponible sur WWW.bank-of-algeria.dz**

20 - النظام08/82 المتضمن مخطط الحسابات المصرفي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية، الصادر بتاريخ 1992/11/17.

الفهرس

الرقم	العنـــــــــــــوان	الصفحة
01	**البسملة**	
02	**الشكر**	I
03	**الإهداء**	II
04	**الإهداء**	III
05	**مقدمة**	أ
06	**الفصل الأول: مفهوم سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي**	**01**
07	**المبحث الأول:** مضمون سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي	**01**
08	**المطلب الأول:** ظهور سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي	**03**
09	**الفرع الأول:** ظهور سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي في القانون المقارن	**03**
10	**أولا**: ظهور سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي في الو م أ	**03**
11	**ثانيا**: ظهور سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي في بريطانيا	**04**
12	**ثالثا**: ظهور سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي في فرنسا	**05**
13	**الفرع الثاني:** ظهور سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي في القانون الجزائري	**06**
14	**الفرع الثالث:** أسباب ظهور سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي	**08**
15	**أولا**: الأسبابالاقتصادية	**08**
16	**ثانيا**:الأسباب السياسية	**10**
17	**ثالثا**: الأسباب القانونية	**10**
18	**رابعا**: الأسباب التقنية	**11**
19	**المطلب الثاني:** تعريف سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي	**11**
20	**الفرع الأول:** السلطة	**11**
21	**الفرعالثاني:** الطابع الإداري	**13**
22	**أولا**: المعيار الأول (المعيار المادي)	**13**
23	**ثانيا**: المعيار الثاني (المعيار العضوي)	**14**
24	**الفرع الثالث:** الاستقلالية	**14**
25	**المطلب الثالث:**خصائص سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي	**15**
26	**الفرع الأول:** سلطة مستقلة	**15**

27	**الفرع الثاني:** سلطة إدارية	16
28	**الفرع الثالث:** سلطة عقابية	17
29	**المبحث الثاني:** تمييز سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي عما يشابهها	18
30	**المطلب الأول:** تمييز سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي عن السلطات النقدية الوطنية	19
31	**الفرع الأول:** تمييز سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي عن بنك الجزائر	19
32	**أولا**: من حيث التشكيلة	19
33	**ثانيا**: من حيث الوظائف	20
34	**الفرع الثاني :** تمييز سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي عن مجلس النقد والقرض	21
35	**أولا**: من حيث التشكيلة	22
36	**ثانيا**: من حيث الوظائف	23
37	**المطلب الثاني:** تمييز سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي عن بعض السلطات الأخرى	24
38	**الفرع الأول:** تمييز سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي عن مجلس المنافسة	24
39	**أولا**: من حيث التشكيلة	24
40	**ثانيا**: من حيث الوظيفة	25
41	**ثالثا**: طرق الطعن في القرارات	25
42	**الفرع الثاني:** تمييز سلطة الضبط المستقلة في المجال البنكي عن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها	26
43	**أولا**: من حيث التشكيلة	26
44	**ثانيا**: من حيث الوظائف	27
45	**ثالثا**: الضمانات القانونية	28
46	**رابعا**: طرق الطعن في القرارات	29
47	**الفصل الثاني: الإطار التنظيمي والوظيفي للجنة المصرفية**	31
48	**المبحث الأول:** الإطار التنظيمي للجنة المصرفية	32
49	**المطلب الأول:** تشكيلة اللجنة المصرفية	32
50	**الفرع الأول:** التشكيلة البشرية للجنة المصرفية	32
51	**أولا** : خصائص التشكيلة البشرية للجنة المصرفية	32
52	**ثانيا**: الأمانة العامة	34
53	**الفرع الثاني:** كيفية تعيين الأعضاء وعزلهم	34

54	**أولا**: تعيين الأعضاء	34
55	**ثانيا**: عزل الأعضاء	35
56	**المطلب الثاني:** التكييف القانوني للجنة المصرفية	36
57	**الفرع الأول:** الطابع الإزدواجي للجنة المصرفية	36
58	**الفرعالثاني:** اللجنة المصرفية سلطة إدارية مستقلة	37
59	**المبحث الثاني:** الإطار الوظيفي للجنة المصرفية	38
60	**المطلب الأول:** صلاحيات اللجنة المصرفية	38
61	**الفرع الأول:** الدور الرقابي للجنة المصرفية	39
62	**أولا**: ضمان احترام شروط الدخول إلى المهنة المصرفية	39
63	**ثانيا**: احترام الشروط الواجب توافرها في المؤسسين و المستخدمين والمسيرين	41
64	**ثالثا**: احترام مقاييس التسيير	42
65	**الفرع الثاني :** الدور التأديبي للجنة المصرفية	45
66	**أولا** : الإجراءات الوقائية	45
67	**ثانيا** : الجزاءات التأديبية	47
68	**المطلب الثاني:** الرقابة القانونية على أعمال اللجنة المصرفية	51
69	**الفرع الأول:** آليات الرقابة القانونية	51
70	**أولا**: الرقابة المستندية	51
71	**ثانيا**: الرقابة الميدانية	51
72	**الفرع الثاني:** سيرجلسات اللجنة المصرفية	52
73	**أولا**: التنظيم الإجرائي الملازم لانعقاد الجلسة التأديبية	52
74	**ثانيا**: التنظيم الإجرائي اللاحق على انعقاد الجلسة	57
75	**المطلب الثالث:** الرقابة القضائية للجنة المصرفية	58
76	**الفرع الأول:** دعوى الإلغاء	58
77	**أولا**: حق الطعن في قرارات اللجنة المصرفية	58
78	**ثانيا**: الطابع الاستثنائي لإجراءات الطعن في قرارات اللجنة المصرفية	60
79	**الخاتمة**	64
80	**قائمة المراجع**	66
81	**الفهرس**	72